

دراسة تحليلية لحقوق الطفل في كتب اللغة العربية للصفوف الأساسية الثلاثة الأولى في الأردن

عماد توفيق السعدي

أستاذ مساعد، قسم المناهج والتدريس، كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد الأردن
(قدم للنشر في ١٤٢٤/١/٨ هـ، وقيل للنشر في ١٤٢٤/٤/٢٥ هـ)

ملخص البحث. هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الأساسية الثلاثة الأولى حقوق الطفل، وما إذا كانت أسئلة الاستيعاب المطروحة في تلك الكتب تركز على حقوق الطفل، وفيما إذا عبرت الصور التعليمية الواردة في هذه الكتب عن حقوق الطفل. ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت قائمة بحقوق الطفل تتكون من (٣٥) حقاً من حقوق الطفل، موزعة على ثلاثة مجالات، هي: البقاء، والحماية، والنمو. وقد حللت كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى في ضوء هذه القائمة.

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة لتضمين حقوق الطفل في كتب اللغة العربية للصفوف الأولى كانت للحقوق في مجال النمو، أما أقلها فكان للحقوق في مجال الحماية. أما أسئلة الاستيعاب التي تتعلق بحقوق الطفل فكانت نسبتها متدنية للغاية. وفيما يتعلق بالصور التعليمية فقد عبرت العديد من الصور عن حق من حقوق الطفل وبنسبة جيدة. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات.

مقدمة الدراسة وأدبها

تمثل اللغة أداة الإنسان للفهم مع غيره من أفراد المجتمع والتواصل معهم في المواقف الحياتية المختلفة؛ فبوساطتها ينقل أفكاره وأحاسيسه إلى الآخرين، وبها يعبر عن

حاجاته، وعن طريقها يتعرف إلى أفكار غيره ويصبح التفاعل معهم أمراً ممكناً؛ فاللغة هي وسيلة الفهم والإفهام بين أفراد المجتمع. واللغة أداة مهمة من أدوات التعلم والتعليم، وعليها يعوّل في تعليم التلاميذ المواد الدراسية في مراحل التعليم جميعها. وهي أداة من أدوات التفكير؛ إذ إن الإنسان يفكر بلغة معينة ويتمثل ذلك في نتاج التفكير الذي يكون في صورة تراكيب ملفوظة، أو مكتوبة، ومن دونها يعسر على المرء التعبير عن أفكاره أو عما يشاهده أو يحس به [١، ص ١٧].

ونظراً للوظائف المتعددة التي تؤديها اللغة اجتماعياً وثقافياً وفكرياً ونفسياً وجمالياً، عُنِيَ الأردن بتدريسها من مرحلة ما قبل المدرسة، وأعطيت مناهجها اهتماماً كافياً من تخطيط وتصميم وتنفيذ وتقويم وتطوير، وعُدلت تلك المناهج غير مرة، وبخاصة في سني الدراسة الأولى من المرحلة الأساسية؛ وذلك لما لسنوات الدراسة المبكرة من أثر جوهري في سلوك الطلبة وما سيكون عليه حالهم في سن الرشد. وقد مُيزت اللغة العربية في المدرسة الأردنية بمنحها تسع حصص أسبوعية من البرنامج الدراسي للصفوف الثلاثة الأولى، وهو ما يعادل (٣٥٪) من البرنامج، خلافاً لأي مادة دراسية أخرى.

ولأن اللغة العربية هي الموضوع المحور (Core Subject) لجميع المواد الدراسية التي تقدمها المدرسة للطلبة، فقد عدت الأكثر أهمية في تحقيق الأهداف التربوية العامة في مجالاتها الثلاثة: المعرفية، والانفعالية، والمهارية؛ فننون اللغة العربية على اختلاف أشكالها، تمكن واضعي المناهج من تنمية معلومات الطلبة وتطوير اتجاهاتهم وترسيخ قيمهم وتشكيل سلوكهم على نحو متوازن؛ ليكونوا فاعلين في مجتمعهم، قادرين على تحمل مسؤولياتهم المستقبلية، واعين لحقوقهم، قائمين بواجباتهم.

يشير محافظة [٢، ص ٩٥] إلى أن هدف إيجاد الفرد المسؤول لا يتحقق إلا من خلال التربية على حقوق الإنسان، ونادى بمعايشة تلك الحقوق في سن مبكرة وممارستها

يوميًا بحيث ينشأ الطفل واعياً لمسئوليّاته وواجباته في البيت والمدرسة والمجتمع. ورأى أنه من الضروري إدخال موضوع حقوق الإنسان في المقررات والمواد الدراسية.

ويتفق هيكل [٣]، ص ٢٨ مع ما يراه محافظة في أن إيمان الدولة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحيثياته الأساسية ووضع قوانين خاصة بها، ليس بذى جدوى ما لم يع كل فرد حقوقه ويمارسها في سلوكه اليومي، ولا بد أن تكون التربية هي الوسيلة لتحقيق ذلك، والتربية، كما يذكران، ما زالت تشكو من التخلف في مجال حقوق الإنسان وتحتاج إلى إعادة نظر. ولاتخاذ خطوات إيجابية نحو ذلك، دعا هيكل إلى إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بعد مراجعة شاملة للمناهج الحالية. وقد اقترح اللغة العربية مادةً من المواد الدراسية التي تلائم عملية الدمج هذه بحيث ينظم المنهج على شكل موضوعات في القراءة والنصوص وغيرها. وقد أيد السايح [٤]، ص ١٥٢ هيكل في اعتبار اللغة العربية من المواد التي تعد طبيعتها ومضموناتها وأهدافها قادرة على استقبال مواضيع تتعلق بحقوق المتعلم الأساسية.

أما البخاري [٥]، ص ١١٠ فقد أشار إلى ضرورة إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية جميعها - حتى وإن كانت هناك مواد حاملة لمضامين حقوق الإنسان أكثر من غيرها - سواء أكان ذلك من خلال الموضوعات التي تتناولها أم الأهداف التي تخدمها. وقد عدّ البخاري اللغات من المواد الحاملة صراحة لمحاور حقوق الإنسان، وأيده في ذلك محافظة [٢] حين دعا إلى البدء بتدريس التربية على حقوق الإنسان من صفوف التعليم الأساسي الأولى، وهو ما رآه كوتكدجيان [٦]، ص ٢٥ أيضاً حين أشار إلى أن التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية لن تؤتي أكلها ما لم تشتمل على كل المستويات التعليمية بدءاً من رياض الأطفال.

وقد تمثل الاهتمام العالمي بحقوق الأطفال بتضمينها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٩٤٨)؛ فقد أشارت المادة (٢٥) من الإعلان إلى ضرورة إيلاء الطفولة الرعاية والاهتمام الكافيين، وهي بذلك تنسجم مع إعلان جنيف (Geneva Declaration) لحقوق الطفل الذي اعتمده عصابة الأمم عام ١٩٢٤م [٧، ص ٢٧٦]. ثم تجلّى هذا الاهتمام بإعلان رسمي عام ١٩٥٩م يتكون من عشرة مبادئ لحقوق الطفل، وأعلنت "سنة الطفل الدولية" عام ١٩٧٩م. وفي العام ١٩٨٩م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل (The Convention on the rights of the Child)، وتعد هذه الاتفاقية أداة مهمة تغطي حقوق الطفل وتحميها؛ إذ "هدفت إلى تكثيف الجهود العالمية لتحقيق تحسين مستمر لحالة الأطفال في جميع أرجاء العالم، وللنهوض بهم وتعليمهم وبحالتهم الصحية، وضمان أمنهم وسلامتهم وتمتعهم الكامل بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية" [٨، ص ١٠٣]. وبعقد قمة الأرض للأطفال عام ١٩٩٠م وصل الاهتمام بالطفولة إلى أعلى مستوياته، وتوجّ بمصادقة العالم أجمع على اتفاقية حقوق الطفل - باستثناء الولايات المتحدة والصومال - عام ١٩٩٥م؛ فأخذت الاتفاقية سمة القانون الدولي، وأصبح للأطفال مرجعية تحميهم وتحفظ حقوقهم التي لا يجوز اختراقها [٩، ص ٥٨].

ومع تعدد المرجعيات التي حاولت أن تدفع باتجاه تبني مبادئ أو قوانين أو إعلانات أو توصيات أو موثائق لحقوق الطفل، وتباين وجهات النظر الفلسفية والقانونية والتربوية المتعلقة بتلك الحقوق، في ظروف يشيع فيها التمييز وإعلاء جنس على آخر وقضم حقوق الأطفال؛ تأتي التشريعات السماوية لترسي قواعد ثابتة، ذات رؤية شمولية دقيقة. إذ أكدت الرسائل السماوية جميعها على مبادئ العدل والمساواة والمحبة والتسامح والسلام، وضمنت لكلٍ حقوقه وحددت له واجباته وهذبت سلوكه بلا إفراط

أو تفريط. فقد عني الإسلام بالطفل حال ولادته؛ إذ كفل له حقه بالحياة والتسمية والحماية وبالرعاية والنمو، قال تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (البقرة، الآية ٢٣٣)، وقال تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (النساء، ١١)، وقال أيضاً: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ (الإسراء، الآية ٣١). وحث عليه الصلاة والسلام على رعاية الأولاد والاهتمام بهم حين قال: "أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم" رواه ابن ماجه. وقد أكد السايح [٤]، ص ١٥٣] أن الإسلام كان سابقاً إلى توضيح حقوق الطفل والحث على احترامها، كما أنه أعطاها بعداً أعمق.

أما على المستوى العربي، فقد عقد ميثاق حقوق الطفل العربي، الذي يعد مؤشراً لبدء الاهتمام الرسمي بحقوق الطفل في البلدان العربية التي تكون منظومة موحدة في إطار جامعة الدول العربية. وقد أكد الميثاق في مبادئه على اعتبار مصلحة الطفل ذات أولوية في كل الأحوال [١٠]، ص ٥. وقد أوصت الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية المنعقدة في تونس عام ١٩٩٣م بإدماج مادة حقوق الإنسان ضمن البرامج التعليمية في كافة مستويات الدراسة بدءاً من مراحل الطفولة المبكرة، ودعت الندوة إلى تطوير المناهج التربوية واستعمال الوسائل التعليمية الحديثة، وتبني طرقاً فاعلة في تدريس حقوق الإنسان. وحثت الندوة الدول العربية على إعادة النظر في الكتب والمناهج الدراسية وتنقيتها دورياً نصاً وصورةً من كل ما يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بما يعزز قيم التسامح والمساواة ونبذ التطرف بكل أشكاله [١١]، ص ٢١٣. وفي ورقته المقدمة للندوة دعا ابن رمضان [١٢]، ص ٧١] المؤسسات التربوية إلى توعية الأطفال بحقوقهم وتنشئتهم على احترام الآخرين وذلك بنبذ العنف ومقاومة كافة أشكال التفرقة والتمييز. واتفق معه سمور [١٣]، ص ١٠٥] في إشارته إلى إمكانية البدء بتدريس موضوعات تتصل بحقوق الإنسان منذ اليوم الأول في الدراسة، فهو يرى أن أفضل

مدخل لتدريسها هو البدء بما يخبره الطفل من حقوق في البيت، والمدرسة، والمجتمع المحلي.

يعد تضمين حقوق الطفل في المناهج الدراسية أمراً أساسياً لتربية الأطفال على المواطنة والمشاركة المسؤولة، وفهم الذات، علاوة على تدريبهم على التفكير [١٤]، ص ١٧٣. ولأن تدريس حقوق الطفل يعد وسيلة مهمة ومناسبة لحل المشكلات كما يشير الخريشة [١٥]، ص ٧٧ فإنها تستمد أهمية مضاعفة بوصفها محتوىً وأسلوباً في الوقت ذاته، ويلتقي الخريشة مع فيرنكز [١٦]، ص ٢٠٣ في رؤيته لفرصة النقاش الثمينة التي يوفرها تدريس حقوق الطفل، وما قد يسفر عنه (النقاش) من حفز لتفكير الطلبة وتأمل في حقوقهم، وما يقود إليه من كفالة مجتمعاتهم لتلك الحقوق وضمانيها. ويتفق لانسداون [١٧]، ص ١٩٧ وفيرهيلين [١٨]، ص ٢٣٥ مع الخريشة وفيرنكز في تأكيد أهمية تدريس حقوق الطفل في المدارس ودمجها في المنهاج الدراسي؛ فهما يعطيها أهمية تفوق الالتزامات والتعهدات التي تصادق عليها الدول؛ وذلك لما لها من انعكاس مباشر وتأثير جوهري في سلوك الطلبة.

وكان الأردن من الدول الأوفر حظاً في هذا المقام؛ إذ ضُمَّت المادة السادسة من الدستور الأردني نصاً يشمل الأطفال، مفاده أن "الأردنيين أمام القانون سواء ولا تمييز بينهم في الحقوق..."، ونصت المادة (٢٠) من الدستور الأردني على إلزامية تعليم الأطفال ومجانية التعليم الابتدائي في المدارس الحكومية [١٩]، ص ٤٣. وقد سعى الأردن إلى إيجاد مجتمع ديمقراطي يكفل حقوق الإنسان وحياته الأساسية ويحميها؛ فقد أوصى مؤتمر التطوير التربوي المنعقد في العام ١٩٨٧م بتضمين المناهج مفاهيم العدالة، والمساواة، والمحبة، والتسامح، والسلام، وغيرها من مفاهيم حقوق الإنسان [٢٠]، ص ٩٦.

وقد اهتم الأردن بحقوق الطفل بوصفها نقطة بدء مهمة للتربية على حقوق الإنسان؛ فحقوق الطفل هي جزء من حقوق الإنسان، وهي كما يشير كانتويل [٢٠١]، ص ٢٠٨] قاعدة أساسية للتعامل مع حقوق الإنسان، فما لم يدرك الطفل حقوقه منذ نعومة أظفاره يصبح من غير الممكن أن يحظى بذلك في سن الرشد. وقد اتفقت إدموندز [٢١]، ص ٢٠٦] مع كانتويل عندما نادى باستخدام حقوق الطفل بوصفها وسيلة حديثة لتحقيق الأمم المتحدة بوساطتها حقوق الإنسان. وتعد الحملة الوطنية للأطفال (The National Task Force for Children) التي أطلقها الأردن بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف (UNICEF) لمراقبة اتفاقية حقوق الطفل العالمية وتنفيذها، جهداً أردنياً مميزاً في مجال رعاية الأطفال وكفالة حقوقهم. وضمن فعالياته الهادفة إلى حماية حقوق الأطفال، يستضيف الأردن أيضاً مؤتمراً عربياً سنوياً للطفولة، وتدرس في الجامعات الأردنية برامج خاصة بتربية الأطفال [٢٢]، ص ١٤].

لقد كانت حقوق الإنسان موضع اهتمام الباحثين منذ أمد غير قصير، وأجريت العديد من الدراسات حولها، وتناولت بعض تلك الدراسات حقوق الطفل في سياق تناولها حقوق الإنسان وقلما أفردت لحقوق الطفل دراسات خاصة بها. فهي نادرة وتكاد تكون غير متوافرة، وبالتحديد فيما يتعلق بمناهج اللغة العربية للصفوف الأولى وما تتضمنه من حقوق الطفل؛ فلم يعثر الباحث على أي دراسة مباشرة تتعلق بمشكلة الدراسة الحالية لا في قواعد البيانات التي أتيج تصفحها عبر الشبكة العالمية، ولا فيما راجعه الباحث من فهرس ومجلات، أو ما مسحه من دراسات وأدب سابق. وقد أكد محافظة [٢]، ص ٩٥] الافتقار للأبحاث وللدراسات السابقة في هذا المجال، في جميع مستويات الدراسة.

أجرى الخريشة [١٥] دراسة حديثة في الأردن تميزت في تركيزها على تحليل كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي للوقوف على مدى تركيزها على حقوق الطفل، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم تطابق نسبة ما تحتويه تلك الكتب من حقوق الطفل مع ما هو متوقع توافره فيها، وعن قلة المواطن والمواضيع التي ضُمّت فيها حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية. وعزا الخريشة ذلك إلى المعايير التي تُعتمد عند تأليف كتب التربية الاجتماعية والوطنية؛ فهي لا تأخذ باعتبارها هذه الحقوق، فتتوزع الحقوق في الكتب بطريقة عشوائية. وبالرغم من اختلاف عينة التحليل في دراستيهما، التقى الخريشة مع براهيمة [٢٣، ص ١٠٠] عندما أشار إلى أن حقوق الإنسان بعامّة، لم تُعط في كتب المرحلة الثانوية ما تستحق من اهتمام.

أما ساري [٢٤] فقد هدفت دراسته إلى الكشف عن مدى توافر مفاهيم حقوق الإنسان في كتب اللغة العربية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن، ولتحقيق ذلك قام بتحليل محتوى (١٥) كتاباً مستخدماً الموضوع وحدة للتحليل. وقد بينت نتائج دراسته أن بعض الحقوق يكثر شيوعها في المناهج، بينما يندر وجود حقوق أخرى.

وباستخدام الفقرة والكلمة وحدة للتحليل، توصل سلام وعبد المنعم [٢٥، ص ١٤٣] في دراستهما حول واقع حقوق الإنسان في مناهج المرحلة الثانوية في مصر إلى نتيجة مفادها أن كتب اللغة العربية تحتوي على (٦٤) حقاً، ولم يعثرا على أي حق من حقوق الأطفال المتفق عليها عالمياً. وقد شاطرهما في ذلك بوشرباك [٢٦، ص ١٣٦] الذي حلل كتب اللغة العربية في دولة قطر، وأكد تضمين تلك الكتب بموضوعات تتعلق بحقوق الإنسان، إلا أنه خالفهما في قلة عدد الحقوق التي عثر عليها؛ إذ عثر على موضوع واحد يتعلق بحقوق الإنسان في الصف الخامس، ولم يتجاوز عددها أيضاً الثلاثة موضوعات في الصفوف الثانوية الثلاثة. وكذا ما أكدّه البخاري [٥، ص ١١١] في تونس، والسايح [٤،

ص ١٥٣] في المغرب من احتواء مناهج التعليم الثانوي على كم قليل من مبادئ حقوق الإنسان، وأنها عرضت في المناهج إما بوصفها موضوعات منفصلة أو في سياق موضوعات أخرى. وقد التقى معهما كارول [٢٧، ص ٢٢] في دراسة أجنبية تقصى فيها حقوق الإنسان في كتب الصف الرابع الابتدائي حين أكد أن حقوق الإنسان لم تحظ بالعناية الكافية، وأن الكتب احتوت على عدد غير وافر منها.

يُلاحظ، بناءً على ما تقدم، أن معظم الدراسات السابقة التي أتيح مسحها أو استعراضها في هذه الدراسة، قد أشارت إلى افتقار الكتب الدراسية إلى موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان، أما حقوق الطفل فعرثر على دراسة واحدة فقط تبحث فيها، ولم تهدف دراسة بعينها إلى تحليل كتب اللغة العربية للصفوف الأولى للوقوف على ما تتضمنه من حقوق الطفل.

مشكلة الدراسة وأهميتها

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في ضعف اهتمام الأنظمة التربوية العربية بتدريس "حقوق الطفل" في سنوات الدراسة الأولى، لا بل وتهميش مثل هذه الموضوعات المهمة [١١]؛ فتدريس هذه الموضوعات في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية ما زال في مرحلة التأمل والتفكير ولم يخرج إلى حيز الممارسة والتطبيق [٢، ص ٩٦]. وقد شعر الباحث بهذه المشكلة منذ حضوره جلسة لحقوق الإنسان وحقوق الطفل عام ١٩٩٧م يعقدها في سويسرا سنوياً مركز التدريب العالمي على حقوق الإنسان والتعليم من أجل السلام (CIFEDHOP)^(١)، التي أوصت فعاليتها المختلفة بضرورة إدماج حقوق الطفل في المناهج والكتب الدراسية، وبخاصة في المرحلة الابتدائية التي تمحورت حولها معظم أنشطة

الورشنة وتطبيقاتها. لقد وضع هذا الأمر الباحث أمام تساؤل مفاده: هل أخذت الدول العربية، ومنها الأردن، بالتوجهات العالمية والعربية فيما يتعلق بتضمين حقوق الطفل بمناهجها الدراسية، بدءاً من الصفوف الأساسية الأولى، أم أنها لم تواكب العالم في هذا المسعى ولم تنزل تعاني من قصور حاد في هذا المجال؟

وتأتي أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات التربوية التي تناولت حقوق الطفل وتضمينها في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى، ومما أسبغه النشاط العالمي والإقليمي والمحلي على حقوق الطفل من أهمية تجب مجاراتها، ولما لكتب اللغة العربية من دور مفصلي في تعليم الأطفال حقوقهم وتعلمهم إياها. وتتجلى هذه الأهمية في محاولة الدراسة الحالية أن:

١ - تأخذ بتوصيات كثير من الباحثين وعديد من الموائيق والندوات التي حثت على متابعة المناهج والكتب المدرسية للوقوف على ما تتضمنه من حقوق، وهو ما يمكن أن يفيد منه التربويون وواضعو المناهج ومؤلفو الكتب. كما أنها تنسجم مع مقررات مؤتمر التطوير التربوي ١٩٨٧م الذي يعد مرحلة انعطاف مهم في تاريخ التربية في الأردن [٢٨، ص ٦٥ - ٦٧].

٢ - تعنى بمرحلة تعليم أساسية (الصفوف الثلاثة الأولى) وبمادة تدريس مهمة (اللغة العربية)؛ ففي مرحلة الطفولة تتشكل معتقدات الطفل وقيمه ومبادئه، فإذا ما تعلم الأطفال حقوقهم وأدركوها في سن مبكرة باتوا أقدر على الاختيار وعلى تمييز ما يريدونه وما يجب عليهم القيام به تجاه مجتمعهم؛ فيصبحوا أكثر تحملاً للمسؤولية. أما كتب اللغة العربية، فهي ما يعتمد عليه المعلمون والمعلمات في تدريسهم للغة؛ إذ تعد الكتب ترجمة عملية لمنهاج اللغة العربية ولخطوطه العريضة.

٣ - تقترح قائمة مختصرة ووافية لحقوق الطفل يمكن أن يوظفها التربويون في دراسات متنوعة تتعلق بحقوق الأطفال وطرق تدريسها، أو بمستوى معرفة الطلبة والمعلمين ووعيمهم لها، أو بالتربية على حقوق الطفل بخاصة وحقوق الإنسان بعامه.

٤ - تعتمد تقنية تحليل المحتوى لتقويم المنهاج؛ وهي كما يشير طعيمة [٢٩]، تقنية تتصف بمصداقية عالية. وتأخذ الدراسة الفكرة وحدة للتحليل؛ فتعد الفكرة أهم وحدات التحليل وأكثرها استخداماً وبخاصة في مجال تحليل الكتب [٣٠]، ص ص ٧٧ - ١٨٢]، خلافاً للدراسات السابقة التي اعتمدت على الموضوع أو الفقرة وحدة للتحليل؛ فقد يتضمن الموضوع أو الفقرة أكثر من فكرة مما يؤثر بشكل أو بآخر في صدق التحليل أو في ثباته.

٥ - تحاول الكشف عن مدى توافر حقوق الطفل في كتب اللغة العربية للصفوف الأولى ليس في مضمون تلك الكتب فحسب، بل في أسئلة الاستيعاب المتعلقة به، وفي الصور التعليمية المدعمة لها أيضاً؛ إذ توليها الدراسة أهمية خاصة؛ فالصورة التعليمية قد تكون أكثر وضوحاً وأسرع فهماً من المادة المكتوبة سيما في الصفوف الأساسية الأولى التي لا يمتلك كثير من طلبتها القدرة على القراءة؛ مما يجعل هذه الدراسة مختلفة عن غيرها من الدراسات التي بحثت في حقوق الأطفال.

هدف الدراسة وأسئلتها

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي (الصفوف الدنيا) حقوق الطفل المتفق عليها عالمياً، فهي تحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ - ما مدى تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الأساسية الثلاثة الأولى حقوق

الطفل؟

- ٢ - ما مدى تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الأساسية الثلاثة الأولى كلاً من مجالات حقوق الطفل (البقاء، والحماية، والنمو)؟
- ٣ - ما مدى تركيز أسئلة الاستيعاب الواردة في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى على حقوق الطفل؟
- ٤ - ما مدى تعبير الصور التعليمية في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى عن حقوق الطفل؟

مصطلحات الدراسة ومحدداتها

تقوم الدراسة الحالية على المصطلحات الخمسة الآتية:

- ١ - حقوق الطفل: وهي الحقوق التي أدرجت في "قائمة حقوق الطفل" المعدة خصيصاً لهذه الدراسة (أداة الدراسة) وتتضمن (٣٥) حقاً. وتقع هذه الحقوق، لغايات هذه الدراسة، في ثلاثة مجالات، هي: الحقوق في مجال البقاء، والحقوق في مجال الحماية، والحقوق في مجال النمو. وهي المجالات التي تنطبق عليها أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل [٨، ص ١٠٤].
- ٢ - الصفوف الثلاثة الأولى: وهي الصفوف الأساسية: الأول، والثاني، والثالث من الحلقة الأساسية الأولى، التي كانت تسمى في الأردن بالصفوف الابتدائية الدنيا؛ ويلتحق في هذه الصفوف طلبة تتراوح أعمارهم ما بين الست إلى التسع سنوات.
- ٣ - كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى: وهي كتب "لغتنا العربية" التي تقررها وزارة التربية والتعليم في الأردن وتدرس في الصفوف الثلاثة الأولى. وهذه الكتب هي: كتاب "لغتنا العربية" للصف الأول، وكتاب "لغتنا العربية" للصف الثاني، وكتاب "لغتنا العربية" للصف الثالث، ويقع كل منها في جزأين.

٤ - الصور التعليمية: وهي أي صور أو رسومات أو أشكال يمكن تمييزها بصرياً، وقد وردت في دروس القراءة أو التعبير أو النشيد؛ لتقديم فكرة أو أكثر تتعلق بمضمون النص الذي وردت فيه.

٥ - أسئلة الاستيعاب: وهي الأسئلة التي تطرح في نهاية أي نص قرائي لقياس مدى فهم الطلبة لمضمون النص المقروء. والنص هنا قد يكون لغايات القراءة الجاهرة أو الصامتة أو الاستماع أو التعبير أو النشيد.

محددات الدراسة

- ١ - تناولها كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في الأردن؛ مما لا يجيز تعميم نتائجها على كتب أخرى لمستويات صفية أعلى.
- ٢ - اقتصرها على حقوق الطفل الواردة في قائمة حقوق الطفل المستخدمة في هذه الدراسة؛ الأمر الذي يحول دون تعميم نتائجها على أي حقوق أخرى لم ترد فيها.

طريقة الدراسة وإجراءاتها

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع هذه الدراسة من كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى (الأول والثاني والثالث) من مرحلة التعليم الأساسي في الأردن وعددها ستة كتب، وهي التي تعتمد عليها وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، وتقع في جزأين: أحدهما يدرس في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي، أما الجزء الآخر فيدرس في الفصل الدراسي الثاني. ويتضمن كتاب الصف الأول (٤٨) وحدة دراسية تتوزع على (٣٦٨) صفحة، أما كتاب الصف الثاني فيتضمن (٣٠) وحدة دراسية تتوزع على (٢٥٥) صفحة، ويتضمن كتاب الصف الثالث (٢٤) وحدة دراسية تتوزع على (٢١٢) صفحة.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة الطبعة الأولى لهذه الكتب؛ المطبوعة في عام ٢٠٠٠ م. أما عينة الدراسة فقد تكونت من مجتمع الدراسة ذاته [٣١؛ ٣٢؛ ٣٣].

أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة بـ "قائمة حقوق الطفل" التي تحتوي على (٣٥) حقاً، وتستند أساساً إلى اتفاقية حقوق الطفل العالمية، وقد طورت هذه الأداة بعد مرورها بعدة مراحل حتى وصلت إلى صورتها النهائية؛ وذلك حسب الخطوات الآتية:

١ - مسح شامل لحقوق الطفل التي ضُمَّت في إعلان حقوق الإنسان، وإعلان حقوق الطفل، والاتفاقية العالمية لحقوق الطفل، وميثاق الطفل العربي، سواء أكان ذلك في كتيبات تنشرها اليونيسف أم فيما توافر من مصادر ومراجع ووثائق تتعلق بحقوق الطفل، أو فيما ينشر عبر الشبكة العالمية من موضوعات ذات صلة بحقوق الطفل. وقد أفضى ذلك إلى كتابة (٨١) حقاً من حقوق الطفل؛ معظمها متضمن في الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل.

٢ - دمج بعض العبارات التي تتحدث عن الحق ذاته، مثل الحقوق الفرعية الخمسة التي انبثقت عن المادة رقم (١٧) من اتفاقية حقوق الطفل، والمتعلقة بوسائل الإعلام؛ فتقلصت القائمة إلى (٦٣) حقاً.

٣ - شطب العبارات التي تشير إلى حقوق لا تتوافق مع البيئة الأردنية أو مع سن الطلبة (٦ - ٩ سنوات) التي لا جدوى من وجودها في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى، مثل الحقوق المتعلقة بتبني الأطفال؛ فتألفت القائمة من (٥٥) حقاً.

٤ - التأكد من صدق "قائمة الحقوق" بعرضها على لجنة من المحكمين وعددهم (١٣) محكماً ممن يعملون أساتذة جامعيين ولهم اهتمامات بالطفولة، وحقوق الإنسان، والقانون، واللغة العربية، وعلم النفس، والقياس والتقويم، والتربية الابتدائية. وقد

حكموا على: دقة الصوغ، وتوافق الحق مع المجال الذي ينتمي إليه، ومدى تمثيل القائمة للحقوق الواردة في الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل. وقد أبدى المحكمون ملحوظاتهم، وأخذت في معظمها بعين الاعتبار في تعديل بعض الحقوق أو شطبها أو دمجها أو نقلها من مجال إلى آخر، وقد أفضى ذلك إلى تقليص قائمة الحقوق إلى (٣٥) حقاً، هي التي تألفت منها "قائمة حقوق الطفل" المستخدمة في هذه الدراسة، وتم اعتمادها في عملية التحليل (انظر الملحق). إن عدد الحقوق غير الكبير جداً في هذه القائمة - وإن لم يكن هدفاً لذاته - قد سهل عملية التحليل سيما عندما تكون الحقوق متداخلة إلى درجة كبيرة، وقد شكلت الحقوق الواردة في هذه القائمة بصورتها النهائية "فئات" يتم تحليل كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى في ضوءها؛ وذلك للوقوف على ما تتضمنه من حقوق الطفل.

٥ - تثبيت المجالات الثلاثة التي تكونت منها أداة الدراسة "قائمة حقوق الطفل"

بعد موافقة معظم المحكمين على الحقوق التي يتكون منها كل مجال، كما يأتي:

أ) مجال البقاء، ويتكون من سبعة حقوق.

ب) مجال الحماية، ويتكون من (١٥) حقاً.

ج) مجال النمو، ويتكون من (١٣) حقاً.

ثبات التحليل

اعتمدت الفكرة في هذه الدراسة وحدةً لتحليل محتوى كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى للوقوف على ما تتضمنه من حقوق الطفل. والفكرة هي جملة أو عبارة تدور حول أمر ما أو توحى به. وللحصول على درجة عالية من الدقة تم التأكد من ثبات التقدير (Reliability Estimation)؛ إذ حُللت كتب اللغة العربية مرتين: أولاً من مُساعدَيِّ بحث، أحدهما معلماً متخصصاً في تدريس الصفوف الثلاثة الأولى وله خبرة في تدريسها، والآخر يحمل درجة الماجستير في اللغة العربية وأساليب تدريسها، وثانيتها من

الباحث نفسه. وقد دَرَبَ الباحثُ مُسَاعِدَيَّ البحثِ على عملية التحليل في جلسات خاصة ضرب لهما فيها أمثلة على بعض الأفكار الواردة في كتب "لغتنا العربية" للصفوف الأولى وما تحويه تلك الأفكار من حقوق، بعد قراءة متمعنة فاهمة للنص. ثم طلب منهما كل على حدة، وباستخدام نسختين مختلفتين من كتاب اللغة العربية للصف الثالث الأساسي، تحليل درس من الدروس لتحديد ما يتضمنه من حقوق. وبحساب معامل ثبات التقدير بينهما بلغت قيمته (٩٤٪)، ثم اطلعنا على نقاط الخلاف بينهما وأسباب الوقوع فيه، وتمت مناقشتها بذلك. وبعد تكليفهما بتحليل الكتب الثلاثة بأجزائها الستة في جلسات مشتركة مجتمعين، حُسب معامل ثبات التقدير بين ما توصلنا إليه من نتائج وما توصل إليه الباحث باستخدام المعادلة الآتية: [٣٤، ص ٢٩٧]

$$\text{معامل ثبات التقدير} = (\text{عدد مرات الاتفاق} / \text{عدد مرات الاختلاف}) \times 100$$

ويبين الجدول رقم (١) معامل ثبات التقدير الذي تم التوصل إليه وفق هذه الطريقة في الصفوف الثلاثة جميعها.

جدول رقم ١ معامل ثبات التقدير لكتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى

المجال	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		الثبات الكلي
	جزء ١	جزء ٢	جزء ١	جزء ٢	جزء ١	جزء ٢	
البقاء	٪٩٥	٪٩٧	٪٩٤	٪٩٤	٪٩٣	٪٩٢	٪٩٤
الحماية	٪٩٥	٪٩٥	٪٩١	٪٩٢	٪٩٠	٪٩٣	٪٩٣
النمو	٪٩٤	٪٩٦	٪٩٤	٪٩٤	٪٩١	٪٩٠	٪٩٣
الثبات الكلي	٪٩٥	٪٩٦	٪٩٣	٪٩٣	٪٩١	٪٩٢	٪٩٣

وتعد القيم المشار إليها في الجدول رقم ١ مؤشراً لمعامل ثبات مرتفع لتحقيق أغراض هذه الدراسة. ونظراً لارتفاع قيمة معامل ثبات التقدير بين تحليل الباحث

وَمُسَاعِدِيَّ البَحثِ، ولَمزيد من الاطمئنان، اعتمدت نتائج تحليل المحتوى التي أتمها الباحث؛ وذلك لخبرته الطويلة في تدريس كتب اللغة العربية في الصفوف الثلاثة الأولى، وفي إعداد معلّمي تلك الصفوف ومعلّمتها، والإشراف عليهم ميدانياً، ولدرايته بتفاصيل مناهج الصفوف الأولى وكتبها المقررة.

أما لغايات تحليل أسئلة الاستيعاب للوقوف على مدى تركيزها على حقوق الطفل، فقد اعتمدت معاملات ثبات التقدير المذكورة آنفاً مؤشراً على ثبات تحليلها؛ إذ اعتمد كل من تحليل الأسئلة وتحليل النصوص على الأفكار المتضمنة فيها. ولمزيد من الدقة راجع مُسَاعِدِيَّ البَحثِ النتائج المتحصل عليها وتم التأكد من مضمون الأسئلة التي ركزت على حقوق الطفل، وتلك التي لم تركز عليها لضبط عددها.

وفيما يتعلق بتحليل الصور التعليمية وما تعبر عنه من حقوق، حُسب معامل ثبات التقدير بين تحليل الباحث ومُسَاعِدِيَّ البَحثِ، فوجد منخفضاً؛ وذلك لأنهما اعتبرا أي صورة واردة في الكتاب صورة تعليمية بغض النظر عن أهميتها أو كيفية توظيفها. فاتفق معهما على إعادة التحليل واعتبار الصورة تعليمية إذا وردت في دروس القراءة أو التعبير أو النشيد، لغايات تقديم فكرة معينة للإفادة منها في استيعاب الطلبة للنص، واستبعدت جميع الصور التي وضعت لغايات التدريبات أو التهيئة البصرية للقراءة أو لجذب انتباه الطلبة وتشويقهم؛ لأنها لا تسعى إلى تكوين مفاهيم معينة لدى الطلبة. ثم حُللت الصور مرة أخرى وحُسب معامل ثبات التقدير بين ما توصل إليه الباحث ومُسَاعِدِيَّ البَحثِ؛ فبلغت نسبة الثبات بين التحليلين (٩٢٪)، و(٩٤٪)، و(٩٦٪) في كتب الصف الأول، والثاني، والثالث على التوالي؛ واعتمد تحليل الباحث لغايات هذه الدراسة.

تحليل المحتوى

للقوف على مدى تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى حقوق الطفل في ضوء أداة هذه الدراسة "قائمة حقوق الطفل"، استخدم أسلوب تحليل المحتوى واعتمد الوصف الكمي الموضوعي للبيانات، حسب الخطوات الآتية:

١ - تحديد الهدف من التحليل، وهو الوقوف على مدى تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى حقوق الطفل.

٢ - تحديد فئات التحليل، وهي الحقوق الواردة في "قائمة حقوق الطفل" وعددها (٣٥) حقاً.

٣ - اختيار الفكرة وحدةً للتحليل.

٤ - قراءة الباحث ومُساعدَيّ البحث "قائمة حقوق الطفل" غير مرة قبل بدء التحليل ووقته؛ لتمعن ما تتضمنه من حقوق وتذكرها.

٥ - تدريب مُساعدَيّ البحث على عملية التحليل؛ وذلك بقراءة نصوص متنوعة من كتب اللغة العربية للصفوف الأولى قراءة فاهمة بدقة وإمعان؛ وتحديد الأفكار التي تحتوي على أي حق من حقوق الطفل بوضع خط تحته وترقيمه.

٦ - تكليف مُساعدَيّ البحث، كل على حدة، قراءة قائمة حقوق الطفل وتحليل الدرس السابع (حُسنُ المعاملة) من كتاب اللغة العربية للصف الثالث الأساسي؛ للتأكد من ثبات التحليل بينهما.

٧ - وضع قائمة حقوق الطفل أمام المحلل، الذي يشرع في تحليل كتب الصفوف الثلاثة الأولى بجزأها الأول والثاني؛ بأن يقرأ النصوص قراءة فاهمة متمعنة ومتأنية، ويضع خطاً تحت الفكرة التي يعتقد أنها تتضمن حقاً من حقوق الطفل ويعطيها رقماً متسلسلاً، ثم يتأكد من رقم الحق في قائمة حقوق الطفل ومن صحة تعبير الفكرة عنه،

وعلى استمارة تحليل أعدت خصيصاً لهذه الغاية، يكتب رقم الفكرة أمام الحق الذي تنتمي إليه في الخانة المخصصة للتكرار، يتلوها رقم الصفحة التي وردت فيها الفكرة بين قوسين؛ فتحافظ الأفكار على أرقامها المتسلسلة حتى آخر صفحة في الكتاب، ويسهل إجراء التحليلات الكمية، وحساب معاملات الثبات، والتأكد من دقة التحليل. وقد تمت هذه الخطوة من مُساعِدَيِّ البحث مجتمعين، ومن الباحث نفسه منفرداً.

٨ - جمع تكرارات كل حق حسب المجال الذي ينتمي إليه، واستخراج نسبها المئوية، وحساب معامل ثبات التقدير بين تحليليّ الباحث ومُساعِدَيِّ البحث. ثم فرغت البيانات المتحصل عليها، التي حللها الباحث، في جداول نهائية (انظر الجدولين ٢، ٣).

٩ - قراءة أسئلة الاستيعاب في كتابي الصف الثاني والثالث قراءة فاهمة متمعة. وعلى استمارة تحليل خاصة، رُصد رقم السؤال أمام الحق الذي يشير إليه في خانة التكرار، يتلوها رقم الصفحة التي ورد فيها السؤال بين قوسين. وبعد التأكد من أن السؤال يشير إلى حق من حقوق الطفل، وأن الأسئلة التي لم ترصد تخلو تماماً من أي إشارة إلى ذلك؛ جمعت التكرارات واستخرجت نسبها المئوية، وفرغت البيانات المتحصل عليها في جداول نهائية (انظر الجدولين رقم ٤، ٥).

١٠ - استعراض الصور التعليمية الواردة في كتب الصفوف الثلاثة الأولى بإمعان، وعلى استمارة خاصة، رُصد رقم الصورة أمام الحق الذي تعبر عنه، في خانة التكرار، يتلوها رقم الصفحة التي وردت فيها الصورة بين قوسين. ثم حسب معامل ثبات التقدير بين تحليل الباحث للصور التعليمية وتحليل مُساعِدَيِّ البحث، وفرغت البيانات المتحصل عليها، التي حللها الباحث، في جداول نهائية (انظر الجداول رقم ٦، ٧، ٨).

جدول رقم ٣. الككرارات والنسب المئوية لطرق العطف المضممة في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى

الجمال	رقم الحق	الصف الأول	الككرار	النسب	الصف الثاني	الككرار	النسب	الصف الثالث	الككرار	النسب
البقاء	٣	أرقام الدروس التي ورد فيها الحق	١٠	٪١٣	أرقام الدروس التي ورد فيها الحق	٤	٪٣	أرقام الدروس التي ورد فيها الحق	٢	٪٢
	٤	ورد فيها الحق	٣٣	٪٣	٢٩	٪١١	٪١٠	٢٠	٪٨	٪١٠
٩	نشيد (جزء من التهيئة قبل الدروس)		٥	٪٧						

٢٥	٤٧	٪٣	١٠	٪٩	١١٣	٪١٣	١١	٪١٣	٢٤	٪٣٠
النمو										

٢٦	٤٠	٪١٩	٢٤	٪٢١	١٣	٪١١	٢٤	٪٢١	١٣	٪١١
٢٩	٢٩	٪٣	٤	٪٣	٢٧	٪٢٣	٤	٪٣	٢٢	٪١٧
٣٠										
٣١	٣	٪٥	٥	٪٤	٢٩	٪٧	٥	٪٤	١٣	٪١٥
٣٢	٣	٪٢٧	٢٠	٪٢٧	٢٩	٪٧	٢٠	٪١٧	٦	٪٧
٣٣	٤١	٪٢٩	٢٠	٪٢٧	٢٢	٪١٦	٢٠	٪١٧	٦	٪٧

٣٤	٣٣	٪٢٣	١٧	٪٢٣	٢٤	٪١٣	٣٠	٪٢٦	٨	٪١٠
٣٥	٣٨	٪٢٤	١٧	٪٢٣	٢٩	٪١٩	٧	٪٦	٥	٪٦

الاجممع الكلي	٧٤	٪١٠٠	١١٦	٪١٠٠	١١٦	٪١٠٠	١١٦	٪١٠٠	٨٣	٪١٠٠
---------------	----	------	-----	------	-----	------	-----	------	----	------

◆ بلغ تكرار المطروق ذات الأرقام (١، ٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨) صفراً في كتب الصفوف الثلاثة جميعه

نتائج الدراسة ومناقشتها

للإجابة عن أسئلة الدراسة، حسب تكرارات الحقوق ونسبها المئوية، حسب المجالات التي تنتمي إليها في "قائمة حقوق الطفل" ولكل كتاب من كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى بجزأيه الأول والثاني. وفيما يأتي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

نتائج السؤال الأول ومناقشتها

كان سؤال الدراسة الأول هو: ما مدى تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الأساسية الثلاثة الأولى حقوق الطفل؟ وللإجابة عن هذا السؤال، جمعت التكرارات لكل حق من الحقوق الواردة في "قائمة حقوق الطفل" واستخرجت نسبها المئوية. وبين الجدول رقم ٢ تلك التكرارات ونسبها المئوية في كتب الصفوف الثلاثة الأولى. يتضح من الجدول رقم ٢ أن (٢٣) حقاً من حقوق الطفل بلغ تكرارها صفراً، ولم تضمن في كتب الصفوف الثلاثة الأولى كافة؛ وهي تشكل ما نسبته (٦٦٪) من الحقوق المتضمنة في القائمة. ويظهر من الجدول أن كتاب الصف الثاني قد استحوذ على أعلى نسبة من مجموع حقوق الطفل المتضمنة في كتب الصفوف الثلاثة مجتمعة وعددها (٢٧٣) حقاً؛ إذ بلغ تكرار الحقوق فيه (١١٦) حقاً بنسبة قدرها (٤٣٪)، يليه كتاب الصف الثالث وقد بلغ تكرار الحقوق فيه (٨٣) حقاً بنسبة قدرها (٣٠٪)، فكتاب الصف الأول وبلغ تكرار الحقوق فيه (٧٤) حقاً بنسبة قدرها (٢٧٪).

ويُبين الجدول أن كتاب الصف الأول، لا يتضمن إلا ثمانية حقوق فقط ولا تتجاوز نسبتها (٢٣٪) من مجموع الحقوق المعتمدة لغايات هذه الدراسة؛ أما الحقوق المتبقية ونسبتها (٧٧٪)، فكتاب الصف الأول لا يذكرها البتة. وكانت أعلى نسبة تكرار في كتاب الصف الأول للحق رقم (٣٢) المتعلق بحق الطفل في حماية البيئة، وتعليمه

عنها، وفيها، ومن أجلها؛ فقد بلغت نسبة تكراره (٢٧٪)، وجاء الحق رقم (٣٤) المتعلق بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب والأنشطة الثقافية والفنية والترويحية في المرتبة الثانية؛ إذ بلغت نسبة تكراره (٢٣٪). أما الحق رقم (٢٦) المتعلق بحق الطفل في الحصول على المعلومات من شتى المصادر، فقد بلغت نسبة تكراره (١٩٪).

أما كتاب الصف الثاني، فيظهر من الجدول أنه خلا من (٢٥) حقاً بنسبة قدرها (٧١٪) من مجموع الحقوق الواردة في قائمة حقوق الطفل. ويظهر الجدول رقم ٢ أيضاً أن أعلى نسبة تكرار في كتاب الصف الثاني قد بلغت (٢٦٪) للحق رقم (٣٤) المتعلق بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب والأنشطة الثقافية والفنية والترويحية، يليه الحق رقم (٢٦) المتعلق بحق الطفل في الحصول على المعلومات والمواد الإعلامية والثقافية واللغوية من شتى المصادر، الذي بلغت نسبة تكراره (٢١٪)، فالحق رقم (٣٢) المتعلق بحق الطفل في حماية البيئة، وتعليمه عنها، وفيها، ومن أجلها؛ وقد بلغت نسبة تكراره (١٧٪).

وفي كتاب الصف الثالث، تساوت نسبة الحقوق التي لم ترد فيه مع نسبتها في كتاب الصف الثاني؛ إذ بلغت (٧١٪). وكانت نسبة تكرار الحق رقم (٢٦) المتعلق بحق الطفل في الحصول على المعلومات من شتى المصادر، هي أعلى نسبة في الصف الثالث؛ فقد بلغت (٣٠٪)، وقد استحوذ الحق رقم (٣١) المتعلق بتوجيه التعليم نحو شخصية الطفل ومواهبه وقدراته على المرتبة الثانية؛ إذ بلغت نسبته (١٥٪)، وبلغت نسبة تكرار الحق رقم (٢٥) المتعلق بحق الطفل في طلب أي نوع من المعلومات أو الأفكار وتلقيها وإذاعتها (١٣٪).

ولعل في هذه النتيجة ما يدعو للتأمل والدهشة؛ إذ يفترض أن يتعلم الطفل حقوقه منذ بدء دراسته في الصف الأول ثم تتدرج هذه الحقوق وما يرتبط بها من

مفاهيم، وتصبح أكثر اتساعاً وتجريداً في صفوف أعلى؛ وهو ما لم يبين في التحليل. وليس من المستبعد أن عدم تركيز كتاب الصف الأول على حقوق الطفل يعود إلى تجاهل مقصود من واضعي المنهاج لذلك، مفترضين أن معظم المفاهيم التي ترتبط بحقوق الطفل قد تكون ذات طبيعة مجردة يتم التطرق إليها في صفوف أعلى عندما ينتقل الطفل إلى مراحل نمائية أخرى يتمكن فيها من تعلم ما هو غير مادي [٣٥]، ص ١١٢]. وقد يعود سبب ذلك إلى بدء تعلم التلاميذ حروف اللغة في هذا الصف وعدم تمكنهم من مهارات القراءة وقلة حصيلتهم اللغوية؛ مما يحول دون تضمين كتاب اللغة العربية للصف الأول حقوق الطفل بنسبة مرتفعة. أما الأمر الذي يصعب تفسيره، فهو انخفاض تلك النسبة في الصف الثالث وارتفاعها إلى ما يقارب النصف في الصف الثاني؛ فالمفترض أن ينمو فهم الأطفال لحقوقهم مع تقدمهم في السن لا كما هو الحال في الوضع الحالي، وقد يُفسر ذلك بتعدد مؤلفي الكتب ولجان إعداد المناهج وانخفاض مستوى التنسيق بين تلك اللجان؛ فيأتي ذكر الحقوق بطريقة غير دقيقة، فتتوزع على الصفوف المختلفة عشوائياً. لكن تجاهل حقوق الطفل في الصفين الثاني والثالث والاقتران على عدد قليل منها؛ يضع الباحث أمام تساؤل مفاده: هل هناك قصور في تضمين مناهج اللغة العربية في الصفوف الأولى حقوق الطفل؟ ويخشى - وفقاً لما أشير إليه سابقاً - أن تكون الإجابة بالإيجاب؛ إذ إن ما يفوق ثلثي حقوق الطفل لم تكن قد وردت في كتابي الصفين الثاني والثالث.

وقد ترد هذه النتيجة إلى اعتقاد واضعي منهاج اللغة العربية بأن هذه المادة، هي ليست من المواد الرئيسة الحاملة لموضوع حقوق الطفل ويترك هذا الموضوع إلى مواد أخرى غيرها، ويجانب هذا الاعتقاد الصواب سيما وأن اللغة العربية هي المادة الأساسية في الصفوف الأولى؛ فهي تستحوذ على أعلى وزن في البرنامج الدراسي، وتعد الوعاء الذي

يحتوي باقي المواد التي تدرس في هذه الصفوف ، فلا يمكن للطلبة تفهم أي مادة ما لم يكونوا قادرين على القراءة والكتابة والتعبير. كما أن موضوعات اللغة العربية توفر فرصة للمؤلفي الكتب لتقديم حقوق الطفل بأساليب متنوعة مشوقة دونما حاجة إلى تجريد أو حتى للتمكن من مهارة القراءة. فقد تقدم حقوق الطفل في دروس التعبير أو الأناشيد أو القصص أو عبر حصص الدراما أو من خلال الصور التعليمية. ومهما يكن الأمر ، فإن خلو كتب اللغة العربية للصفوف الأولى من الإشارة إلى معظم حقوق الطفل يعد نتيجة جد خطيرة ، قد تشير إلى قصور في المنهاج لا بد من تداركه ، وليست هناك أسباب قطعية لذلك.

أما بالنسبة للحقوق التي أظهرت تكراراً مرتفعاً وبنسبة عالية في كتب الصفوف الثلاثة ، مثل : الحق رقم (٢٦) المتعلق بالحصول على المعلومات من شتى المصادر باستثناء الضار منها ؛ فقد يرد ذلك إلى تأثير واضعي المناهج بثورة الاتصالات سيما في عصر يسهل فيه الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة مثل : القنوات الفضائية التي يمضي الأطفال فترة طويلة في مشاهدة برامجها ، والشبكة العالمية (Internet) التي باتت مصدر معلومات مهم للصغار مثلما هو الحال للكبار ، والأقراص المدججة (Compact disks) ، والكتب أو المجلات التي أصبحت في متناول الجميع ؛ فمن الممكن أن تكون ثورة المعلوماتية هذه قد أثرت في واضعي المناهج ومؤلفي الكتب ، سيما وأن الأردن من البلدان التي اهتمت بذلك وأدخلت الحاسوب إلى البرنامج الدراسي بدءاً من الصف الأول ، وربطت المدارس بالشبكة العالمية ، فركز المؤلفون على حق الطفل في تلقي المعلومات من مختلف هذه المصادر شريطة أن تكون نافعة يفيد منها الأطفال ، كما يشير نص الحق. وقد استحوذ الحق رقم (٣٢) المتعلق بحق الطفل في حماية البيئة ، وتعليمه عنها ، وفيها ، ومن أجلها ، على نسبة تكرار مرتفعة في الصفين الأول والثاني ، وقد يأتي ذلك انسجاماً مع

إدماج البعد البيئي في المناهج الأردنية حسب مقررات مؤتمر التطوير التربوي المنعقد في العام ١٩٨٧م [٢٨، ص ٦٥ - ٦٧]. وعليه، فقد حاول واضعو منهاج اللغة العربية الأخذ بهذه التوصية؛ فُضِّمَت كتب اللغة العربية موضوعات تتعلق بالتلوث وتقليل الهدر وترشيد الاستهلاك وغيرها، وهو ما تبنته الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل، فالتوجه البيئي ليس محلياً أردنياً فحسب بل هو عربي وعالمي أيضاً.

وفيما يتعلق بالحق رقم (٣٤) الذي يشير إلى حق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب والأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية، فقد كانت نسبة تكراره عالية في الصفيين الأول والثاني أيضاً؛ ولعل ذلك يعود إلى نظرة واضعي المنهاج ومؤلفي الكتب التربوية المتطورة للعب بوصفه نشاطاً تربوياً خلافاً لما يعتقد بعضهم من أن اللعب مضیعة للوقت ولا بد للمتعلّم من أن يمضي جل وقته في الدراسة وأداء الواجبات البيتية. إن النظر إلى اللعب بوصفه خبرة تربوية هادفة وأسلوب تعلم فاعل ربما جعل هؤلاء المربين يؤكدون على حق الطفل في اللعب؛ فظهر بنسبة مرتفعة في هذين الصفيين. وكان الحق رقم (٣١) المتعلق بتوجيه التعليم نحو شخصية الطفل ومواهبه وقدراته قد استحوز على نسبة مرتفعة في كتاب الصف الثالث؛ وربما يرد ذلك إلى رغبة واضعي المنهاج باتساق كتب اللغة العربية مع باقي الكتب المدرسية في النظر إلى التربية بوصفها عملية تهدف إلى التطوير المتكامل للمتعلّم من كافة النواحي، المعرفية والانفعالية والجسمية وغيرها [٣٦، ص ١٣]؛ فأكدت كتب اللغة العربية على هذا الحق. وقد ترد النسبة المرتفعة لتكرار الحق رقم (٢٥) المتعلق بحق الطفل في طلب أي نوع من المعلومات أو الأفكار وتلقيها وإداعتها في كتاب الصف الثالث، إلى توافق مضمونه مع الحق رقم (٢٦) الذي كانت نسبة تكراره مرتفعة في كتب الصفوف الثلاثة؛ فثورة المعلوماتية جعلت الحصول على المعلومات أو التعبير عنها أمراً يسيراً، فتنبه المؤلفون إلى هذا الحق وجاءت نسبته في كتاب الصف الثالث مرتفعة نسبياً.

نتائج السؤال الثاني ومناقشتها

كان سؤال الدراسة الثاني هو: ما مدى تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الأساسية الثلاثة الأولى كلاً من مجالات حقوق الطفل (البقاء، والحماية، والنمو)؟ وللإجابة عن هذا السؤال، جُمعت التكرارات لكل مجال من المجالات حسب الحقوق التي تنتمي إليه، وفي كل كتاب من كتب الصفوف الثلاثة الأولى. واستخرجت نسبها المئوية. ويبين الجدول رقم ٣ تلك التكرارات ونسبها المئوية حسب المجال ومستوى الصف الدراسي.

جدول رقم ٣. التكرارات والنسب المئوية لحقوق الطفل المتضمنة في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى حسب المجال ومستوى الصف الدراسي

المجال	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		المجموع
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
البقاء	١٢	%١٦	١٥	%١٣	١٠	%١٢	٣٧
الحماية	٥	%٧	٠	%٠	٠	%٠	٥
النمو	٥٧	%٧٧	١٠١	%٨٧	٧٣	%٨٨	٢٣١
المجموع	٧٤	%١٠٠	١١٦	%١٠٠	٨٣	%١٠٠	٢٧٣

يظهر من الجدول رقم ٣ أن نسبة تضمين مجالات حقوق الطفل في كل كتاب من كتب الصفوف الأولى قد جاءت متفاوتة؛ ففي كتاب الصف الأول جاء مجال النمو في المرتبة الأولى بنسبة قدرها (%٧٧) من مجموع الحقوق المتضمنة في الكتاب، وجاء مجال البقاء في المرتبة الثانية بنسبة قدرها (%١٦)، يليه في المرتبة الثالثة مجال الحماية وبلغت نسبته (%٧). أما في كتاب الصف الثاني فقد كان مجال النمو أعلى مرتبة من المجالين الآخرين؛ إذ بلغت نسبته (%٨٧) من مجموع الحقوق المتضمنة في الكتاب، يليه في المرتبة الثانية مجال البقاء بنسبة قدرها (%١٣)، فمجال الحماية الذي بلغت نسبته المئوية صفراً. ولم تختلف

هذه النسب كثيراً في كتاب الصف الثالث الذي أظهر فيه مجال النمو أعلى نسبة من مجموع الحقوق المتضمنة في الكتاب وقدرها (٨٨٪)، يليه مجال البقاء بنسبة قدرها (١٢٪)، فمجال الحماية الذي لم يظهر نسبة تذكر.

ويلحظ من هذه النسب أن كتب اللغة العربية في الصفوف الثلاثة الأولى قد ركزت على حق الطفل في مجال النمو؛ فقد بلغ مجموع تكرار الحقوق المنتمية إليه (٢٣١) حقاً بنسبة قدرها (٨٥٪) من الحقوق المتضمنة في تلك الكتب، يليه مجال البقاء بنسبة قدرها (١٣٪)، فمجال الحماية بنسبة قدرها (٢٪). وقبل البدء بمناقشة هذه النتيجة، من المناسب التذكير هنا بأن عدد الحقوق التي تنتمي إلى كل مجال من هذه المجالات في قائمة حقوق الطفل لم يكن متساوياً (البقاء: ٧)، و(الحماية: ١٥)، و(النمو: ١٣)؛ وبالرغم من أن مجال الحماية قد تضمن أكبر عدد من الحقوق، إلا أنها، كما تشير نتائج التحليل، كانت الأقل ظهوراً في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى، بينما احتل مجال البقاء المرتبة الثانية رغم قلة عدد الحقوق المنتمية إليه، مما يدعو إلى التساؤل فيما إذا كانت الحقوق قد ضمنت في تلك الكتب عشوائياً أم أنها استندت إلى معايير معينة، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء.

أما بالنسبة إلى مجال النمو الذي استحوذ على أعلى نسبة من الحقوق المتضمنة في كتب الصفوف الأولى؛ فقد كانت أعلى نسبة تضمين له في كتاب الصف الثالث (٨٨٪)، وأقلها في الصف الأول (٧٧٪)، في حين بلغت هذه النسبة في الصف الثاني (٨٧٪). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة تكرار مجال النمو في الصفوف الثلاثة فإنه لمن المفيد التذكير بعدم تركيز تلك الكتب على بعض الحقوق المنتمية إليه، مثل الحقوق ذات الأرقام: (٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨) التي لم تذكر في الكتب الثلاثة البتة، كما تركزت التكرارات في أربعة حقوق هي ذات الأرقام: (٢٥، ٢٦، ٣٢، ٣٤)، وهي التي أدت إلى ارتفاع نسبة

تضمنين هذا المجال في كتب اللغة العربية في الصفوف الثلاثة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، وقد فسرت أسباب ارتفاع نسبة هذه الحقوق في مناقشة نتائج السؤال الأول. وضمّنت بعض الحقوق المنتمية إلى هذا المجال بنسبة متدنية أيضاً، مثل الحقوق ذات الأرقام: (٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٥).

وقد يعود سبب تركيز كتب اللغة العربية للصفوف الأولى على هذا المجال إلى الاهتمام بالطفل في هذه المرحلة الحرجة من النمو، ولانتشار مبادئ التربية التي تؤمن بدور المعلم مرشداً وموجهاً لتعلم الطلبة وفق قدراتهم وحاجاتهم، وللإهتمام في النمو المعرفي والجسمي والانفعالي بوصفها مجالات رئيسة للتربية في الأردن، كما غيرها من بلدان العالم. كما أن الانفجار المعرفي، وسهولة الحصول على المعلومات، وتنوع مصادر الثقافة وانتشار مراكزها، وتطور اللغة واتساع مفاهيمها، وانتشار الاتجاهات البيئية والتعليم البيئي، كل ذلك أدى إلى التركيز على الحقوق في مجال النمو وارتفاع نسبة تكراره في كتب الصفوف الثلاثة الأولى. ولعل في إهمال الحق رقم (٢٨) من هذا المجال وعدم ذكره في تلك الكتب رغم تعلقه بالأطفال المعوقين، أمر يحتاج إلى تفسير، سيما وأن وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن تهتم بفتح مراكز خاصة لهؤلاء الأطفال ويلقون اهتماماً وتعليماً خاصين. وقد يرد سبب ذلك إلى عدم إدماج الطلبة المعوقين - وبخاصة المعوقين عقلياً - مع الطلبة العاديين وإيمان واضعي المناهج ومؤلفي الكتب بهذا التوجه؛ فلم يُذكر هذا الحق في كتب اللغة العربية في الصفوف الثلاثة بلا استثناء.

وبالنسبة إلى مجال البقاء الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة قدرها (١٣٪) من مجموع تكرار الحقوق الكلية في الصفوف الثلاثة، فلم يتم تجاهله كما الحال في مجال الحماية، لكن نسبته لم تكن مرتفعة. وقد ظهرت أعلى نسبة له في الصف الأول (١٦٪)، أما أدنى نسبة، فقد ظهرت في كتاب الصف الثاني (١٣٪) ولا يكاد يظهر فرق بينها وبين نسبة

تكرار هذا المجال في الصف الثالث التي بلغت (١٢٪). وبالنتيجة، فإن نسبة تضمين مجال البقاء في كتب الصفوف الثلاثة لم تكن مرتفعة؛ إذ تركزت الحقوق في هذا المجال، في جميع الصفوف، على حقين هما: الحق رقم (٣) المتعلق برعاية الطفل لضمان رفاهه والحفاظ على حياته، والحق رقم (٤) المتعلق بالتقيّد بمعايير سلامة الطفل وصحته. أما باقي الحقوق التي تنتمي إلى هذا المجال، مثل: الحقوق ذات الأرقام: (١، ٢، ٥، ٦، ٧) فلم يؤثّر على ذكرها في أي كتاب من كتب الصفوف الثلاثة الأولى، وهو ما يؤكد أن هذا المجال (النمو) لم يُعط العناية الكافية. وقد يعود سبب التركيز على الحقين (٣) و(٤) لأهمية مضمونهما؛ فالحفاظ على الطفل ورفاهه، والتقيّد بمعايير صحته وسلامته أمران طبيعيين في الأردن الذي أولى الأطفال جل العناية الصحية، واهتم برفاههم وصحتهم النفسية أيضاً. وقد يرد سبب عدم التركيز على باقي الحقوق الواردة في مجال النمو إلى قناعة مؤلفي الكتب بأن منح بعضها للأطفال، مثل الحق رقم (٥) المتعلق بحق الطفل في التسجيل بالوثائق الرسمية ومنحه اسماً وجنسية، هو أمر بدهي معتاد أو روتيني، سيما وأن القانون الأردني يعاقب ولي الأمر الذي لا يسجل مولوده في فترة زمنية محددة، ويكفل للمولود جنسية والده. وقد يعود عدم ذكر حقوق أخرى في كتب الصفوف الأولى لاعتقاد واضعي المناهج ومؤلفي الكتب أن مضمون تلك الحقوق لا بد أن تكفله الدولة، مثل: الانتفاع من الضمان الاجتماعي ومساعدة الدولة للطفل إذا حرم من عائلته، واعتبار مصلحته هي الفضلى في جميع الإجراءات المتعلقة به (انظر الملحق). وقد يكون لهذا الاعتقاد ما يسوغه ما دامت القوانين الأردنية تكفل ذلك بالفعل. وعلى الرغم من محاولة تفسير ما أفضت إليه نتائج التحليل المتعلقة بحق البقاء، فإن نسبة تضمين حقوق هذا المجال في كتب الصفوف الثلاثة الأولى قد لا تكون كافية؛ فتعريف الطفل بحقوقه وواجباته أمراً في غاية الأهمية، ولا بد لمؤلفي الكتب من إيلائه جل عنايتهم.

وكانت نتيجة التحليل مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بحق الطفل في مجال الحماية؛ إذ بلغت نسبة تكرار الحقوق المنتمية إليه (٢٪) فقط، وقد ضُمَّت جميعها في نشيد بعنوان "أمي وأبي" عُرض في كتاب الصف الأول في التهيئة قبل الدرس الأول، وهي تعود إلى الحق رقم (٩) المتعلق بحق الطفل في معرفة والديه وتلقي رعايتهما والحفاظ على صلاته بهما وبأفراد عائلته. وربما يعود ذكر هذا الحق إلى أهمية البدء بموضوع الأسرة في كتب الصفوف الأولى [١٥] أو إلى رغبة مؤلفي الكتب في تدعيم أو اصر الترابط الأسري المعروف في المجتمعات العربية، وقد يكون وضعه في الصف الأول وبالتهيئة للدروس إلى وعي مؤلفي الكتاب بما يعانيه الطفل عندما ينفصل عن والديه وأسرته حال دخوله المدرسة لأول مرة؛ فكان من المفيد أن يبدأ الطفل حياته المدرسية بهذا النشيد الذي قد يترك أثراً إيجابياً في نفسه، وبخاصة إذا كان المعلم من النوع الحاني على طلبته، والواعي للحالة النفسية التي تعترى الطفل في بداية حياته المدرسية، فيوظف هذا النشيد بأسلوب فاعل.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى تجاهل جميع الحقوق الواردة في مجال الحماية تقريباً، على الرغم من حاجة الطفل إلى الحماية في سنوات طفولته المبكرة في الصفوف الأولى؛ وقد يرد ذلك إلى قناعة واضعي المنهاج ومؤلفي الكتب بأن معظم الحقوق التي وردت في مجال الحماية قد تمخضت عن أوضاع خاصة عاشتها الدول الغربية ولم تكن للطلبة في مجتمع عربي، كالمجتمع الأردني، حاجة بها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن حق الطفل في الحماية من أشكال التمييز ليس ملحاً وبخاصة في المجتمع الأردني الذي يلتزم بتعاليم الدين الإسلامي السمحة؛ فلا تظهر فيه مثل هذه الأشكال من التمييز. أما إن تبدت، فإنها لا تشكل ظاهرة تنفشي في المجتمع بل قد تكون في إطار ضيق جداً والحالات خاصة ليست معممة، سيما وأن الدستور الأردني قد نص على أن الأردنيين سواء في الحقوق والواجبات وأمام القانون.

وكذلك هي الحال فيما يتعلق بحق الطفل في اتخاذ التدابير التي تحول دون بيعه أو الاتجار به ؛ فهي ظاهرة تكاد تكون منعدمة في المجتمع العربي. أما حق الطفل في الوقاية من استخدام المخدرات أو إنتاجها أو بيعها، فهي ظاهرة غير منتشرة أيضاً في المجتمع الأردني وبخاصة لدى الأطفال ؛ كما أن مكافحة المخدرات بكافة أشكالها، وما نص عليه القانون من عقوبات رادعة للمتعاطين أو المتاجرين فيها، يجعل من المجتمع الأردني مجتمعاً يكاد يخلو من هذه المشكلة، الأمر الذي دعا مؤلفي كتب الصفوف الأولى إلى تجاهل هذا الحق. وقد يعود سبب تجاهله أيضاً، خشية على الأطفال الذين ما زالوا في سن يافعة ؛ فهم لا يعرفون المخدرات بالمعنى المعروف وقد يكون في تعريفهم بها - حتى لتعليمهم حقهم بعدم التعاطي أو الاتجار بها - ما يثير انتباههم إلى أمر لا يفترض التنبه إليه في هذه المرحلة.

ومما لا شك فيه، أن تضمين كتب الصفوف الأولى بعض حقوق مجال الحماية، التي لم تدرج في تلك الكتب، مثل حق الطفل في الحماية إذا كان لاجئاً، لن يخلو من فائدة؛ إذ يعد الأردن البلد العربي المستضيف لأكبر عدد من أطفال اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بوكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ويوليهم الرعاية والاهتمام الممكنين من حيث الصحة والتعليم والأمومة والطفولة وغيرها. وقد يعود سبب تجاهل هذا الحق في كتب اللغة العربية إلى رغبة البلدان العربية، ومنها الأردن، بإعطاء خصوصية لهؤلاء اللاجئين بأن يعدوا مواطنين عاديين كي لا يشعروا بعناء اللجوء؛ فلهم ما لباقي المواطنين من حقوق وعليهم ما عليهم من واجبات. يضاف إلى ذلك، روابط الأخوة بين الشعوب العربية التي تحول أيضاً دون التعامل مع الفلسطينيين وأطفالهم بوصفهم لاجئين.

نتائج السؤال الثالث ومناقشتها

كان سؤال الدراسة الثالث هو: ما مدى تركيز أسئلة الاستيعاب الواردة في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى على حقوق الطفل؟ وبعبارة أخرى يأتي هذا السؤال

للتحقق من مدى اهتمام الأسئلة التي تطرح في نهاية كل درس لقياس استيعاب الطلبة لأفكار النص الرئيسة بحقوق الطفل، وبخاصة الحقوق التي ضُمَّت بالفعل في النصوص القرائية. وللإجابة عن هذا السؤال استعرضت أسئلة الاستيعاب الواردة في كتب الصفين الثاني والثالث. أما كتاب الصف الأول فلم تتوافر فيه أية أسئلة لهذه الغاية؛ فأسقط من التحليل. ويبين الجدول رقم ٤ التكرارات والنسب المئوية لأسئلة الاستيعاب في كتاب الصف الثاني الأساسي حسب الحق والمجال الذي تنتمي إليه تلك الأسئلة.

جدول رقم ٤ التكرارات والنسب المئوية لأسئلة الاستيعاب المتعلقة بحقوق الطفل المتضمنة في كتاب اللغة العربية للصف الثاني الأساسي .

النسبة	التكرار	أرقام الدروس التي وردت فيها الأسئلة	الحق*	المجال
٥.٦%	١	١٩ (سؤال ٢ صفحة ٣١)	٣	البقاء
٥.٦%	١	١٧ (سؤال ٥ صفحة ١٥)	٤	
١١.١%	٢			مجموع المجال
٥.٦%	١	١٩ (سؤال ٥ صفحة ٣١)	٢٩	
٢٢.٢%	٤	٧ (سؤال ٢، ٣، ٤، ٥ صفحة ٥٢)	٣١	النمو
٣٣.٣%	٦	١ (سؤال ٤ صفحة ٧)؛ ٣ (سؤال ٥، ٦، ٧ صفحة ٢٥)؛ ٦ (سؤال ١، ٢ صفحة ٤٥)	٣٢	
النسبة	التكرار	أرقام الدروس التي وردت فيها الأسئلة	الحق*	المجال
٢٢.٢%	٤	٧ (سؤال ٢، ٣، ٤، ٥ صفحة ٥٢)	٣٤	
٥.٦%	١	٦ (سؤال ١ صفحة ٤)	٣٥	
٨٨.٩%	١٦			مجموع المجال
١٠٠%	١٨			المجموع الكلي

* الحقوق التي لم ترد في الجدول كان تكرار الأسئلة التي تشير إليها صفراً.

يتضح من الجدول أن عدد الأسئلة المتعلقة بحقوق الطفل منخفض جداً، ولم يتجاوز (١٨) سؤالاً بنسبة قدرها (٨,٦٪) من المجموع الكلي لأسئلة الاستيعاب الواردة في كتاب الصف الثاني البالغ عددها (٢١٠) أسئلة موزعة على جزأي الكتاب الأول والثاني. وقد تشير هذه النتيجة إلى أن الأفكار المتضمنة في كتاب الصف الثاني، التي تتعلق بحقوق الطفل لم تكن مقصودة لذاتها؛ فلو كان الأمر كذلك لركزت أسئلة الاستيعاب على تلك الأفكار كي ترسخ في أذهان الطلبة. وقد كانت أعلى نسبة تكرر هي للأسئلة التي تشير إلى الحق رقم (٣٢) المتعلق بحق الطفل في حماية البيئة، وتعليمه عنها، وفيها، ومن أجلها. وقد يكون سبب ذلك هو الرغبة في إدماج الموضوعات البيئية في كافة الموضوعات الدراسية؛ ذلك أن المنحى الاندماجي في تدريس التربية البيئية هو الأكثر شيوعاً، ويلقى تأييداً من التربويين. أما في المرتبة الثانية فقد جاءت الأسئلة التي تشير إلى الحق رقم (٣١) المتعلق بتوجيه التعليم نحو شخصية الطفل ومواهبه وقدراته؛ وهو توجه جيد سيما وأن الاتجاهات التربوية الحديثة تؤكد عليه، وإلى الحق رقم (٣٤) المتعلق بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب والأنشطة الثقافية والفنية والترويحية؛ وقد يرد ذلك إلى وعي مؤلفي الكتب بما للعب من أهمية في حياة الأطفال؛ فركزوا على هذا الحق.

وإذا ما استثنيت الأسئلة التي تشير إلى الحقوق ذات الأرقام (٣، ٤، ٢٩، ٣٥) التي كان تكرر الأسئلة المتعلقة بها سؤالاً واحداً، يمكن القول إن ما تبقى من حقوق لم يطرح عليها أية أسئلة للتحقق من مدى استيعاب الطلبة لها. إن تجاهل هذا الكم الكبير من الحقوق في أسئلة الاستيعاب ليؤيد النتائج التي تمخض عنها السؤال الأول، التي مفادها أن اهتمام كتب اللغة العربية بحقوق الطفل ليس كافياً.

ويظهر من الجدول رقم ٤ أيضاً، أن تركيز الأسئلة قد انصب على الحقوق في مجال النمو التي استحوذت على (٨٨,٩٪) من الأسئلة، يليها الأسئلة المتعلقة بمجال البقاء التي بلغت نسبتها (١١,١٪). ولم يطرح أي سؤال يتعلق بالحقوق في مجال الحماية. تنسجم هذه النتائج مع نتيجة السؤال الثاني التي أشارت إلى أن مجال النمو قد استحوذ على أعلى

جدول رقم ٥. التكرارات والنسب المئوية لأسئلة الاستيعاب المتعلقة بحقوق لطفل المتضمنة في كتاب اللغة العربية للصف الثالث الأساسي .

المجال	الحق*	الدروس التي وردت فيها الأسئلة	التكرار	النسبة
البقاء	٤	٢ (سؤال ٥، ٦، ٦ صفحة ١٣)؛ ٤ (سؤال ٨ صفحة ٢٧)؛ ٥ (سؤال ١، ٧ صفحة ٦٥)	٥	%٣٣.٣
مجموع المجال			٥	%٣٣.٣
	٢٥	١١ (سؤال ٢ صفحة ١٨)	١	%٠.٦٧
النمو	٢٦	٨ (سؤال ١ صفحة ٦٢)؛ ١٧ (سؤال ٥ صفحة ٤٢)	٢	%١.٣
	٣٣	١ (سؤال ٦ صفحة ٥)	١	%٠.٦٧
	٣٤	٢٤ (سؤال ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ صفحة ١٠٨)	٦	%٤.٠
مجموع المجال			١٠	%٦٦.٧
المجموع الكلي			١٥	%١٠٠

❖ الحقوق التي لم ترد في الجدول كان تكرار الأسئلة التي تشير إليها صفراً.

نسبة في كتاب الصف الثاني، وكذلك الحال فيما يتعلق بحق البقاء الذي طرح عليه سؤالان؛ فاحتل المرتبة الثانية. وعموماً، تؤكد هذه النتيجة خطورة تجاهل مثل هذه المواضيع في كتب اللغة العربية التي يفترض أن تغطي هذه الحقوق بطريقة متوازنة وغير عشوائية.

أما في كتاب الصف الثالث الأساسي، فقد كان تكرار الأسئلة ونسبها المئوية كما

هو موضح في الجدول رقم ٥

وكما الحال في الصف الثاني، يتضح من الجدول أن عدد الأسئلة المتعلقة بحقوق

الطفل قليل جداً ولم يتجاوز (١٥) سؤالاً بنسبة قدرها (٧.٨٪) من المجموع الكلي لأسئلة الاستيعاب الواردة في كتاب الصف الثالث البالغ عددها (١٩٣) سؤالاً موزعة على جزأي الكتاب الأول والثاني. وقد كانت أعلى نسبة تكرار للأسئلة التي تشير إلى الحق رقم (٣٤) المتعلق بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب؛ ويتوافق ذلك مع ارتفاع نسبة تكرار هذا الحق المشار إليها في نتيجة السؤال الأول (انظر الجدول رقم ٢).

أما في المرتبة الثانية فقد جاءت الأسئلة التي تشير إلى الحق رقم (٣١) المتعلق بحق الطفل في توجيه التعليم نحو شخصيته ومواهبه وقدراته؛ وهو توجه يتفق مع الاتجاهات التربوية الحديثة، وتشير الأسئلة أيضاً إلى الحق رقم (٣٤) المتعلق بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب والأنشطة الثقافية والفنية والترويحية؛ وتعزز هذه النتيجة التفسير الذي ذكر سابقاً، المتعلق بوعي مؤلفي الكتب بما للعب من أهمية في حياة الأطفال.

وقد أشارت خمسة أسئلة إلى الحق رقم (٤) المتعلق بسلامة الطفل وصحته، وكان هذا الحق قد احتل مع الحق رقم (٣٤) المرتبة الرابعة في نسبة تكراره في كتاب الصف الثالث. إن التركيز على هذا الحق أمر ضروري؛ فصحة الطفل وسلامته لازمتان لنموه، وقد يعكس ذلك الاهتمام بالأطفال على المستويين الحكومي والشعبي، وانتشار الخدمات الصحية التي تتوافق مع خطط نشر الوعي الصحي بين الأسر الأردنية عبر المراكز الصحية وما تقدمه من خدمات ونشرات، وانتشار مراكز الأمومة والطفولة في المدينة والقرية والبادية الأردنية. وقد طرح على الحقوق ذات الأرقام (٢٥، ٢٦، ٣٣) سؤال واحد أو سؤالان اثنان، ولم يطرح على ما تبقى من حقوق وعددها (٣٠) حقاً أية أسئلة؛ ولعل في ذلك تأكيد على الاهتمام غير الكافي لكتب اللغة العربية بحقوق الطفل.

ويظهر من الجدول رقم ٥ أيضاً أن تركيز الأسئلة قد انصب على الحقوق في مجال النمو الذي استحوذ على (٦٦,٧٪) من الأسئلة، يليها الأسئلة المتعلقة بمجال البقاء التي بلغت نسبتها (٣٣,٣٪)، ولم يطرح أي سؤال يتعلق بالحقوق المنتمية إلى مجال الحماية. وتؤكد هذه النتيجة ما تم التوصل إليه حال إجابة السؤال الثاني من انخفاض تركيز كتب الصفوف الأولى في مادة اللغة العربية على بعض حقوق الطفل، وهي نتيجة مذهلة؛ فكيف للطفل أن يعرف حقوقه وواجباته ويعيها، ما دامت تلك الكتب قد تجاهلت عدداً كبيراً منها؟

نتائج السؤال الرابع ومناقشتها

كان سؤال الدراسة الرابع هو: ما مدى تعبير الصور التعليمية في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى عن حقوق الطفل؟ وللإجابة عن هذا السؤال استعرضت الصور

التعليمية الواردة في تلك الكتب جميعها، ورصد تكرار المعبرة منها عن أي حق من حقوق الطفل ونسبها المئوية. ويبين الجدول رقم ٦ عدد الصور التي تعبر عن حقوق الطفل في كتاب اللغة العربية للصف الأول الأساسي ونسبها المئوية موزعة حسب المجال الذي تنتمي إليه.

جدول رقم ٦. التكرارات والنسب المئوية للصور التي تعبر عن حقوق الطفل المتضمنة في كتاب اللغة العربية للصف الأول الأساسي.

النسبة	التكرار	أرقام الدروس التي وردت فيها الصورة	الحق*	المجال
٪١٢.٥	٥	٤٣، ٣٤، ❖❖❖(١، ٢) ٨، ٥	٣	البقاء
٪٧.٥	٣	٤٣، ٣٢، ٣١	٤	
٪٢٠	٨			مجموع صور المجال
٢.٥	١	التهيئة قبل الدرس الأول، صفحة ١٨	٩	الحماية
٢.٥	١			مجموع صور المجال
٪٥	٢	(٢، ١) ٨	٢٣	
٪٧.٥	٣	٤٠، ٣٩، ٣٧	٢٦	النمو
٪٥	٢	٩، ٢٦	٢٩	
٪٥	٢	٩	٣٠	
٪٥	٢	(١) ٤٠، ٢٦	٣١	
٪١٧.٥	٧	٤٤، (٢) ٣٢، ٢٩، ٢٧، ٢٥، (١) ٢١، ١٠	٣٢	
٪٥	٢	٢٩، (١) ٦	٣٣	
٪٢٧.٥	١١	٤٤، ٣٤، ٣٣، ١٩، ١٦، ١٣، ٧، (٦) ٦، ٣، ١	٣٤	
		٤٧		
٪٧٧.٥	٣١			مجموع صور المجال
٪١٠٠	٤٠			المجموع الكلي

❖ الحقوق التي لم ترد في الجدول كان تكرار الصور المعبرة عنها صفرًا.

❖ الأرقام بين الأقواس تشير إلى رقم الصورة المتسلسل في الدروس التي تحتوي على أكثر من صورة.

يتضح من الجدول أن ما نسبته (٣٣,٨٪) من مجموع الصور التعليمية الواردة في كتاب اللغة العربية للصف الأول البالغ عددها (١١٨) صورة قد عبرت عن بعض حقوق الطفل؛ وهي نسبة جيدة تعادل ثلث المجموع الكلي لصور الكتاب. ومن الممكن تفسير هذه النتيجة بسيادة التفكير الحسي الذي يميز مرحلة النمو التي يمر فيها الطلبة في هذا السن [٣٥]، وقد يكون ذلك هو ما دعا مؤلفي الكتب إلى التعبير عن بعض الحقوق بالصور، وهي وسيلة شبه حسية لكنها أيسر فهماً من قبل الطلبة الصغار من الخبرة المجردة غير الحسية. ويُلاحظ من الجدول أن توزيع الصور على المجالات الثلاثة لم يكن متوازناً؛ إذ إن ما نسبته (٧٧,٥٪) من مجموع صور الكتاب المعبرة عن حقوق الطفل، كانت لحق الطفل في مجال النمو، وقد حظي مجال البقاء بما نسبته (٢٠٪)، أما مجال الحماية فلم يحظ بأكثر من صورة واحدة بنسبة قدرها (٢,٥٪). وبالمقارنة مع نتائج سؤالي الدراسة الأول والثاني؛ يظهر أن نسب توزيع الصور على المجالات الثلاثة تتوافق إلى درجة كبيرة جداً، مع نسب توزيع الحقوق المتضمنة في النصوص القرائية على تلك المجالات. ولعل في تجاهل الحقوق المتضمنة إلى مجال الحماية وعدم إعطاء مجال البقاء الاهتمام اللازم، ما يدعو إلى مزيد من الدراسة.

ومع أن الصور التي عبرت عن حقوق معينة تقارب ثلث عدد الصور التعليمية الواردة في الكتاب، لكنها غطت (١١) حقاً فقط، ولم تعبر عن أي من الحقوق المتبقية وعددها (٢٤) حقاً تشكل ما نسبته (٦٩٪) من الحقوق الواردة في أداة هذه الدراسة (قائمة حقوق الطفل)؛ وقد يعود ذلك إلى صعوبة التعبير عن بعض الحقوق بصور يسهل على الأطفال تمثيلها. وتمحورت الصور التي تعبر عن حقوق الطفل في ثلاثة حقوق، هي: الحق رقم (٣٤) المتعلق بحق الطفل في الراحة واللعب ومزاولة الأنشطة المتنوعة، الذي استحوذ على أكبر عدد من الصور بنسبة قدرها (٢٧,٥٪)؛ والحق رقم (٣٢) المتعلق بحق الطفل في التعليم البيئي بنسبة قدرها (١٧,٥٪)؛ والحق رقم (٣) المتعلق برعاية الطفل لضمان رفاهه والحفاظ على حياته بنسبة قدرها (١٢,٥٪). وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن معظم الصور التي عبرت عن حقوق الطفل في كتاب اللغة العربية للصف الأول، إن لم

تكن جميعها ، لم ترد في سياقات قصدت فيها الحقوق لذاتها ، إنما هي سياقات مختلفة عن ذلك (انظر الدروس التي وردت فيها الصور وفق الجدول رقم ٦).
 أما في الصف الثاني الأساسي ، فقد كان تكرار الصور التي تعبر عن حقوق الطفل ، ونسبها المئوية كما هو موضح في الجدول رقم ٧.

جدول رقم ٧ . التكرارات والنسب المئوية للصور التي تعبر عن حقوق الطفل المتضمنة في كتاب اللغة العربية للصف الثاني الأساسي.

النسبة	التكرار	الدروس التي وردت فيها الصورة	الحق*	المجال
٪٦,٤	٢	١٩ ، ❖❖(١)٤	٣	البقاء
٪١٣,٠	٤	٢٩ ، ١٢ ، (٢)٤ ، (١)٢	٤	
٪١٩,٤	٦			مجموع صور المجال
٪٦,٤	٢	١٣ ، ٩	٢٥	
٪٦,٤	٢	٨ (٢ ، ٦)	٢٦	
٪٦,٤	٢	٣ ، (٢)٢	٣٠	النمو
٪٣,٢	١	٣	٣١	
٪٢٢,٥	٧	٢٢ ، ١٦ ، ١١ ، ٨ ، (٢ ، ١)٧ ، ١	٣٢	
٪١٠,٠	٣	١٨ ، ٨ ، ٤	٣٣	
٪٢٥,٨	٨	٢٥ ، ١٧ ، ١٣ ، ٨ ، (١)٤ ، (١ ، ٣)٢ ، ١	٣٤	
٪٨٠,٦	٢٥			مجموع صور المجال
٪١٠٠	٣١			المجموع الكلي

❖ الحقوق التي لم ترد في الجدول كان تكرار الصور المعبرة عنها صفراً

❖ الأرقام بين الأقواس تشير إلى رقم الصورة المتسلسل في الدروس التي تحتوي على أكثر من صورة

يتضح من الجدول أن ما نسبته (٣٨,٧٪) من مجموع صور كتاب اللغة العربية للصف الثاني البالغ عددها (٨٠) صورة قد عبرت عن بعض حقوق الطفل ؛ وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما ، إذا ما قورنت بالنتائج المتعلقة بتضمين الحقوق في أفكار النصوص

القرائية (انظر نتائج السؤال الأول). وقد تركزت هذه الحقوق في معظمها في مجال النمو بنسبة قدرها (٨٠,٦٪) من مجموع صور الكتاب المعبرة عن حقوق الطفل، و(١٩,٤٪) في مجال البقاء، ولم تعبر أي صورة عن حقوق الطفل في مجال الحماية، وهو ما يتوافق مع توزيع هذه الحقوق في نصوص الكتاب القرائية. ومن الواضح أن الحقوق المعبر عنها بالصور قد تركزت في الحق رقم (٣٤) بنسبة قدرها (٢٥,٨٪)، والحق رقم (٣٢) بنسبة قدرها (٢٢,٥٪)، والحق رقم (٤) بنسبة قدرها (١٣,٠٪)، وتتوافق هذه النتائج مع ما تم التوصل إليه فيما يتعلق بالصور المعبرة عن حقوق الطفل في كتاب اللغة العربية للصف الأول المشار إليها فيما سبق. وقد يُفسَّر التفكير الذي يتسم به الطلبة في الصفين الأول والثاني هذه النتيجة؛ فهم ما زالوا يعيشون في مرحلة تفكير مادي ولم يصلوا بعد إلى التفكير المجرد فأثر المؤلفون تقديم حقوق الطفل على شكل صور، فهي أبلغ للطلبة في سنوات الدراسة الأولى من الكلام الشفوي، وبخاصة لدى أولئك الذين تعوزهم القدرة القرائية. كما وتتوافق هذه النتيجة مع توزيع الحقوق المتضمنة في النصوص القرائية من كتاب الصف الثاني.

وبالنسبة إلى الصور التعليمية في كتاب اللغة العربية للصف الثالث، فقد عبرت عن حقوق الطفل على النحو المبين في الجدول رقم ٨.

جدول رقم ٨. التكرارات والنسب المئوية للصور التي تعبر عن حقوق الطفل المتضمنة في كتاب اللغة العربية

للصف الثالث الأساسي.

المجال	الحق*	الدروس التي وردت فيها الصورة	التكرار	النسبة
البقاء	٣	٣(٤، ٥) ❖❖	٢	١٢,٥٪
	٤	٢٠	١	٦,٣٪
مجموع صور المجال			٣	١٨,٨٪

تابع جدول رقم ٨.

النسبة	التكرار	الدروس التي وردت فيها الصورة	الحق*	المجال
٪٦.٣	١	(٢)١٨	٢٣	النمو
٪٦.٣	١	٤	٢٤	
٪٦.٣	١	٨	٢٦	
٪٦.٣	١	٨	٢٩	
٪١٢.٥	٢	٣ ، ١	٣٠	
٪٦.٣	١	٢٢	٣٢	
٪٣٧.٥	٦	(٢)٢٤ ، ٧ ، (٥ ، ٤ ، ١ ، ٣) ٣	٣٤	مجموع صور المجال
٪٨١.٢	١٣			
٪١٠٠	١٦			المجموع الكلي

♦ الحقوق التي لم ترد في الجدول كان تكرار الصور المعبرة عنها صفراً

❖ الأرقام بين الأقواس تشير إلى رقم الصورة المتسلسل في الدروس التي تحتوي على أكثر من صورة.

يتضح من الجدول أن ما نسبته (٣٢٪) من مجموع صور كتاب اللغة العربية للصف الثالث البالغ عددها (٥٠) صورة، قد عبرت عن بعض حقوق الطفل؛ وهي نسبة جيدة تعادل ثلث صور الكتاب تقريباً، ولا يتجاوز تفسيرها ما سبق ذكره حال تفسير نتائج هذا السؤال في الصفين الأول والثاني. لكن ما يلفت الانتباه، كما يظهر من الجدول، أن (٨١.٢٪) من مجموع صور الكتاب التي عبرت عن حقوق الطفل، وقعت في مجال النمو، ولم يحظ مجال البقاء على أكثر من (١٨.٨٪) من تلك الصور، في الوقت الذي لم تعبر فيه أي صورة عن أي حق في مجال الحماية. فهذا التوزيع غير المتوازن يجعل الإفادة من تلك الصور في مجال حقوق الطفل ليست كبيرة، سيما أن الحق رقم (٣٤) قد استحوذ على (٣٧.٥٪) من مجموع صور الكتاب التي تعبر عن حقوق الطفل؛ وهي نسبة تعادل ثلث تلك الصور. لكن الصور التعليمية، على الرغم من هذه النتائج التي تبدو جيدة، لا

تستغل من قبل المعلمين على نحو يعزز تعليم الطلبة في مادة اللغة العربية [٣٧]، ومن البدهي أن لا يتطرق المعلمون إلى ما تمثله تلك الصور من حقوق، سيما وأنها تأتي لتعبر عن دروس قلما تركز عناوينها أو أفكارها الرئيسة على حقوق الطفل؛ فيضحى إدراك المعلم للحق الذي تعبر عنه الصورة أمراً صعباً. ولا ينسى ما لإهمال حقوق الطفل من أثر في ذلك؛ فالدورات التدريبية وورش العمل التي تعقد للمعلمين أثناء الخدمة أو حتى قبلها، تركز على أساليب التدريس المختلفة لا على تحليل الكتب وما يرد فيها من أفكار، وأسئلة، وصور.

وخلاصة القول، أن تضمين كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى حقوق الطفل لم يكن على المستوى المطلوب؛ إذ تم التركيز على بعض الحقوق دون غيرها. أما أسئلة الاستيعاب الواردة في تلك الكتب فلم تركز هي الأخرى على حقوق الطفل ولم يكن من اهتمام مؤلفي الكتب التساؤل عن الأفكار الرئيسة المتعلقة بحقوق الطفل، وهو ما يؤكد أن الأفكار المتعلقة بحقوق الطفل في كتب الصفوف الأولى، قد عُرضت بشكل غير مخطط له أو مقصود. ومع أن بعض الصور التي عُرضت في كتب الصفوف الأولى عبرت بشكل أو بآخر عن حقوق الطفل، إلا أن ذلك لم يكن هدفها الرئيس؛ ذلك أنها لم تتفق كثيراً مع النسبة المتدنية لحقوق الطفل المتضمنة في النصوص القرائية، أو تلك التي دارت أسئلة الاستيعاب حولها. وقد تكون هذه النتيجة طبيعية في غياب منهاج واضح ومحدد للتربية من أجل حقوق الإنسان بعامة والطفل بخاصة، وفي ظل عدم وضوح التوجهات التربوية في هذا الصدد، وتعدد اهتمامات واضعي المناهج ومؤلفي الكتب المدرسية.

التوصيات

حاولت هذه الدراسة تحليل كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى للوقوف على مدى اهتمامها بحقوق الطفل، ولتحقيق هذه الغاية حللت أفكار النصوص القرائية، وأسئلة الاستيعاب، والصور التعليمية الواردة في تلك الكتب، وبناءً على نتائج الدراسة ومناقشة تلك النتائج، يوصى بما هو آت:

١ - تضمين حقوق الطفل في كتب الصفوف الثلاثة الأولى على نحو يمثل ما جاء في "قائمة حقوق الطفل"، وتوزيعها بشكل متوازن غير عشوائي. وتنوع النصوص التي تتعلق بالحقوق من أناشيد وقصائد وقصص؛ ذلك أنها تتناسب مع خصائص طلبة الصفوف الأولى.

٢ - زيادة تركيز أسئلة الاستيعاب التي تقيس الأفكار الرئيسة للنصوص القرائية في كتابي اللغة العربية للصفين الثاني والثالث على حقوق الطفل.

٣ - تقديم صور تعليمية في كتب اللغة العربية للصفوف الأولى تهدف إلى التعبير بشكل رئيس عن حقوق الطفل، وتوجيه المعلمين والمعلمات إلى ضرورة توظيفها في تعليم حقوق الطفل لطلبة الصفوف الأولى.

٤ - إجراء دراسات أخرى لاحقة تتعلق بحقوق الطفل تُفحص فيها البيانات كمياً وفق معايير معينة للتأكد من دلالة الفروق في تضمين حقوق الطفل في كتب اللغة العربية للصفوف الأولى بين ما يتوقعه الخبراء والمتخصصين، وما هو متوافر فعلياً في تلك الكتب من حقوق؛ وهو ما حالت القيمة (صفر) التي ظهرت في بعض المجالات دون توظيفه في هذه الدراسة.

٥ - عقد ورش عمل تدريبية لمعلمي ومعلمات الصفوف الأولى لإطلاعهم على أساليب تدريس حقوق الطفل في تلك الصفوف، وبالتحديد، ما يتعلق بالأنشطة

والألعاب المناسبة لطلبة الصفوف الأولى، والتنبيه إلى أهمية تعليم حقوق الطفل في سن مبكرة.

٦ - إجراء دراسات تبحث في المرجعية التي ينبغي اعتمادها حال تحليل المناهج والكتب المدرسية للوقوف على ما تتضمنه من حقوق؛ كأن تكون مرجعية عالمية أو عربية وما يصدر عنها من موثيق، وإعلانات، واتفاقيات؛ أو مرجعية دينية إسلامية وما ترسيه من مبادئ، وقوانين، وقواعد سلوك تحمي الطفل وتكفل له الحياة والنمو.

٧ - إجراء مسح شامل لكتب الحلقة الأساسية الأولى ومناهجها الدراسية؛ للوقوف على كفاية مواضيع حقوق الطفل المتوافرة فيها، ومدى ملاءمتها للمواد الدراسية المعنية والمستويات التلاميذ ومراحل نهم، ورسم سياسة تربوية واضحة ومحددة في هذا المجال أو تطوير منهاج خاص للتربية على حقوق الإنسان وحقوق الطفل.

٨ - إجراء دراسات ميدانية لتحديد كيفية تناول المعلمين والمعلمات والطلبة مواضيع حقوق الطفل في غرفة الصف.

٩ - التحقق من مدى اهتمام فرق الإشراف التربوي في تتبع مواضيع حقوق الطفل حال زيارتهم للمدارس أو عقدتهم للدورات والورش التعليمية؛ وذلك باستطلاع آراء المعلمين والمعلمات في هذا الأمر.

المراجع

- [١] السعدي، عماد، وعبد المعطي نمر، وزياد البوريني، أساليب تدريس اللغة العربية، إربد: دار الأمل، ١٩٩١.
- [٢] محافظة، علي. "المعوقات أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي والبدائل المطروحة"، في الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٤م.
- [٣] هيكل، محمد سعيد. "تدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية". التربية الجديدة، ٥٨٤،

(١٩٩٥)، ١٠٥ - ١٣٢.

- [٤] السايح، السعيد. "الوضع الراهن لمناهج حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالمرحلة الثانوية في المغرب." *التربية الجديدة*، ع٥٨٤، (١٩٩٥)، ١٥١ - ١٦٧.
- [٥] البخاري، عمران. "التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي." *التربية الجديدة*، ع٥٨٤، (١٩٩٥)، ٢٧ - ٣٤.
- [٦] كوتكدجيان، جورج. "الإنجازات والعراقيل في مجال التربية في حقوق الإنسان"، في الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٤م.
- [٧] صباريني، غازي حسن. *الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية*، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
- [٨] عتيقة، نجوى علي. *حقوق الطفل في القانون الدولي*، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥م.
- [٩] أبو الوفا، أحمد. *الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة*، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م.
- [١٠] جامعة الدول العربية. *ميثاق حقوق الطفل العربي*، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، ١٩٨٠م.
- [١١] المعهد العربي لحقوق الإنسان. *الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية*، تونس، ١٨ - ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٣، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٤م.
- [١٢] ابن رمضان، عمارة. "التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي: الواقع والآفاق على مستوى التعليم الأساسي والتعليم الثانوي: محاولة تقييمية"، في الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٤م.
- [١٣] سمور، زهدي عبد المجيد. "دور وسائل الإعلام في التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي"، في الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٤م.
- [١٤] O'brien, E. D. "We Must Integrate Human Rights in the Social Studies." *Social Education*, 63, No. 3, (1999), 171-175.
- [١٥] الخريشة، علي كايد. "حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في الأردن". *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية*، ١٤، ع١، (٢٠٠٢م)، ٧٤ - ١٠٣.

- [١٦] Fernekis, William. "Children's Rights in the Social Studies Curriculum: A Critical Imperative." *Social Education*, 56, No. 4, (1992), 203-204.
- [١٧] لانسدون، جيريسون. "التقدم في تنفيذ إعلان حقوق الطفل والعوامل المساعدة والعوامل المعيقة." ترجمة أحمد عطية أحمد، مستقبلات، ٢٩، ع ٢٤، (١٩٩٩م)، ١٩٣ - ٢٠٣.
- [١٨] فيرهيلين، يوجين. "تيسير حقوق الأطفال في التعليم: المطالب والآمال المعقودة على المعلمين والآباء." ترجمة زينب علي النجار، مستقبلات، ٢٩، ع ٢٤، (١٩٩٩م)، ٢٢٩ - ٢٣٧.
- [١٩] طراونة، محمد سليم. دراسات في حقوق الإنسان "دراسة تحليلية"، الطبعة الأولى، عمان: مركز جعفر للخدمات الطلابية والكمبيوتر، ١٩٩٦.
- [٢٠] Cantwell, Nigel. "Conventionally theirs: An Overview of the Origin, Content, and Significance of the convention on the Rights of the Child." *Social Education*, 56, No. 4, (1992), 207-210.
- [٢١] Edmonds, Beverly. "The Convention on the Rights of the Child: A Point of Departure." *Social Education*, 56, No. 4, (1992), 205-207.
- [٢٢] Unicef. *Annual Report*, New York, United Nations Children's Fund, 1996.
- [٢٣] براهما، نبيل. "مدى اهتمام كتب الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية بمبادئ التربية الدولية في ضوء تحليل محتواها ووجهة نظر معلمها." رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد: الأردن، (١٩٩٧).
- [٢٤] ساري، حلمي. "مفاهيم حقوق الإنسان: دراسة اجتماعية تحليلية لمضامين كتب اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي." دراسات العلوم الإنسانية، ٢٢، أ، ع ٦٤، (١٩٩٥)، ٢٧٦١ - ٢٧٨٧.
- [٢٥] سلام، محمد، وناديا عبد المنعم. "واقع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالتعليم الثانوي في مصر وصيغة تطويره." التربية الجديدة، ع ٥٨، (١٩٩٥)، ١٣٩ - ١٤٩.
- [٢٦] بوشرباك، أحمد. "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر." التربية الجديدة، ع ٥٨، (١٩٩٥)، ١٣٣ - ١٣٨.
- [٢٧] Carol, W. R. Human Rights Education in the Elementary School: A case Study of Fourth Grades Response to a Democratic, Social Action, Oriented, Human Rights Curriculum." *Dissertation Abstract International*, 53, No. 6, (1992), 6680-A.
- [٢٨] وزارة التربية والتعليم (الأردن). المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي: التوصية الخامسة "المناهج والكتب المدرسية"، رسالة المعلم، ٢٩، ع ٣، ٤، (١٩٨٧)، ٦٥ - ٦٧.
- [٢٩] طعيمة، رشدي. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧.

- [٣٠] حسين، سمير. تحليل المضمون، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣.
- [٣١] وزارة التربية والتعليم (الأردن). لغتنا العربية، للصف الأول، (ج ١، ٢)، المديرية العامة للمناهج، عمان: الأردن، ٢٠٠٠.
- [٣٢] وزارة التربية والتعليم (الأردن). لغتنا العربية، للصف الثاني، (ج ١، ٢)، المديرية العامة للمناهج، عمان: الأردن، ٢٠٠٠.
- [٣٣] وزارة التربية والتعليم (الأردن). لغتنا العربية، للصف الثالث، (ج ١، ٢)، المديرية العامة للمناهج، عمان: الأردن، ٢٠٠٠.
- [٣٤] Martin, G., and Pear, J., *Behavior Modification: What it is and how to do it*, NJ, Prentice-Hall, Inc., 1978.
- [٣٥] أبو جادو، صالح. علم النفس التربوي، ط ٢، دار المسيرة للنشر، عمان: الأردن، ٢٠٠٠.
- [٣٦] محي الدين توق، وعبد الرحمن عدس. أساسيات علم النفس التربوي، نيويورك: جون وايلي وأولاده، ١٩٨٤.
- [٣٧] Al-Barakat, Ali. "The Effectiveness of Instructional Pictures in the Development of Young Children's Linguistics Skills From Jordanian Teachers' Perspectives." *Dirasat*, 30, No. 1, (In press).

الملحق

قائمة حقوق الطفل

للطفل الحق في:

الرقم	المجال	الحق
١	البقاء	اعتبار مصلحته هي الفضلى في جميع الإجراءات المتعلقة به
٢	البقاء	مراعاة حقوق وواجبات والديه أو الأوصياء عليه
٣	البقاء	رعايته اللازمة لرفاهه وللحفاظ على حياته وتيسير نموه إلى أقصى حد ممكن
٤	البقاء	التقيّد بمعايير سلامته وصحته وبأعلى مستوى ممكن لا ضرر فيه بعيداً عن التقاليد الصحية غير الصحيحة
٥	البقاء	تسجيله في الوثائق الرسمية فور ولادته ومنحه اسماً وجنسية وهوية والحفاظ عليها
٦	البقاء	مساعدة الدولة ورعايتها له إذا حرم من بيئته العائلية

٧	البقاء	الانتفاع من الضمان الاجتماعي
٨	الحماية	الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو غيره
٩	الحماية	معرفة والديه وتلقي رعايتهما والحفاظ على صلاته وعلاقته الشخصية بهما وبأفراد عائلته ، وإن انفصل عنهما
١٠	الحماية	التزود بمعلومات عن أفراد عائلته الغائبين وجمع شملهم وحرية تنقلهم
١١	الحماية	منع نقله إلى خارج الدولة أو العودة إليها بطريقة غير مشروعة
١٢	الحماية	الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية أو إدارية تخصه
١٣	الحماية	حماية حياته الخاصة من أي تعرض غير قانوني ، سواء في أسرته أو منزله أو مراسلاته
١٤	الحماية	حمايته من كافة أشكال العنف أو الإساءة أو الضرر الجسدي عندما لا يكون برعاية والديه
١٥	الحماية	حمايته ومساعدته إذا كان لاجئاً
١٦	الحماية	حمايته من جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي ، أو من أداء الأعمال الخطرة الضارة به أو المعيقة لتعلمه
١٧	الحماية	حمايته من جميع أشكال الاستغلال أو الانتهاك الجنسي أو أي أشكال ضارة برفاهه
١٨	الحماية	وقايته من استخدام المخدرات أو إنتاجها أو بيعها
١٩	الحماية	اتخاذ التدابير التي تحول دون بيعه أو الاتجار به بأي شكل من الأشكال
٢٠	الحماية	حمايته ، إذا أخل بالقانون ، من التعذيب أو العقوبة القاسية اللاإنسانية
٢١	الحماية	ألا يحرم من حريته أو يسجن إلا وفقاً للقانون ولأقصر مدة زمنية يتمكن فيها من الاتصال بأفراد أسرته
٢٢	الحماية	حمايته من النزاعات المسلحة ومنع اشتراكه في الحروب أو التجنيد في القوات المسلحة
٢٣	النمو	توجيهه وإرشاده الملائمين لقدراته وحاجاته وبما يتفق وحقوقه
٢٤	النمو	تكوين آرائه الخاصة والتعبير عنها واعتبارها ما أمكن
٢٥	النمو	طلب أي نوع من المعلومات أو الأفكار وتلقيها وإذاعتها

٢٦	النمو	الحصول على المعلومات والمواد الإعلامية والثقافية واللغوية من شتى المصادر باستثناء الضار منها
٢٧	النمو	تحمل الدية أو الأوصياء عنه مسؤولية مشتركة في تربيته ونموه
٢٨	النمو	رعايته، إذا كان معاقاً، مادياً واجتماعياً وأسياً وتعليمياً وتعزيز ثقته بذاته
٢٩	النمو	توفير مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي
٣٠	النمو	تعليمه بمناخ يحترم كرامته وإنسانيته مجانياً وبأقصى درجات المواظبة وعدم التسرب من المدرسة
٣١	النمو	توجيه التعليم نحو شخصيته ومواهبه وقدراته واحترامه حقوق غيره وحرقاتهم
٣٢	النمو	حماية البيئة، وتعليمه عنها، وفيها، ومن أجلها
٣٣	النمو	تعليمه احترام القانون والتسامح والصدقة وحرية ممارسة الدين أو الشعائر أو اللغة مهما كانت تبعيته
٣٤	النمو	الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب والأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية
٣٥	النمو	إكسابه مهارات التفكير والبحث العلمي واستخدام التكنولوجيا

An Analytical Study of Child Rights in Arabic Language Textbooks in the First Three Grades in Jordan

Imad T. Sa'di

*Assistant Professor, Dept. of Curriculum and Instruction, Faculty of Education,
Yarmouk University, Irbid, Jordan*

Abstract. This study aims at identifying the extent to which Arabic language textbooks in the first three elementary grades in Jordan incorporate child rights, and whether comprehension questions ask about such rights, in addition, the reflection of child rights in the educational pictures has been examined. For the purpose of the study, a list of (35) rights has been developed. The list covers three dimensions of rights: survival, protection and development rights .

The Results show that the highest percentage of child rights incorporation is in the development domain, whereas the lowest is in the protection one. The findings also show a critical lack of comprehension questions in the textbooks asking about child rights. In addition, a good percentage of child rights is reflected in the educational pictures. Depending upon the results of this study some recommendations have been suggested.